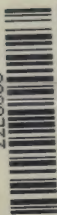


دستور
اتحاد الجمهوريات العربية



Bibliotheca Alexandrina



0029733

دستور
اتحاد الجمهوريات العربية

دستور اتحاد الجمهوريات العربية

ما أن تحررت الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية حتى وجدت كل منها نفسها وحيدة منفصلة بعيدة عن جيرانها ، ووجدت أنه بالرغم من مظاهر التفرقة والتفكك التي تشوب العالم العربي، فإن الوحدة بين أقطار العالم العربي تفرض نفسها كضرورة سياسية . وكان الضغط الشعبي في جميع أنحاء العالم العربي يطالب حكوماته بالعمل على إقرار الوحدة الشاملة ، أو على الأقل اتخاذ الخطوات في سبيل تحقيق هذا الهدف .

واضطرت الحكومات أزاء هذا الضغط الشعبي ، ونحت إلحاق الضرورات الاقتصادية والعسكرية إلى اتخاذ بعض الخطوات المتكررة في هذا السبيل — فعمدت معاهدات ثقافية واقتصادية ومالية بين بعض الدول العربية ، وعقد ميثاق الجامعة العربية ، ثم معاهدة الضمان الجماعي بين الدول العربية ، كما بذلت محاولات لتحقيق اتحاد جزئي بين بعض الأقطار العربية .

ميثاق جامعة الدول العربية :

إذا كانت الجامعة العربية قد أنشئت بتوجيه بريطاني ، فقد رحب بها العرب ، إذ وجدوا فيها نواة للوحدة التي يفتقدونها ويسعون إليها — فشكلت لجنة تحضيرية اجتمعت بالأسكندرية في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ووقع بروتوكول الأسكندرية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، واستوفت الاجتماعات في القاهرة حيث وقع ميثاق جامعة الدول العربية وصدر في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ . وقد وقع الميثاق يوم صدوره مندوبو

الوفود السورية واللبنانية والسعودية والعراقية والأردنية واليمنية والمصرية ،
وتلا ذلك تصديق الدول العربية تباعاً وإيداع وثائق التصديق في الأمانة
العامة ، ثم انضمت إلى الجامعة بعد ذلك الدول العربية التي نالت استقلالها
بعد صدور الميثاق (١) .

وبرغم ما شاب الميثاق من عوامل الضعف والتفكك فقد تمكنت
الجامعة العربية من تقديم مساعدات فعالة في بعض المناسبات ، كاستقلال
ليبيا والمغرب العربي والجزائر . وكان نجاح الجامعة في غير ميدان السياسة
أعظم ، فقد حققت نتائج ملحوظة في مجالات التعاون الثقافي والاقتصادي
والصحي والاجتماعي ، ولكنها لم تحقق ما كان العرب يأملون تحقيقه من
العمل على الوحدة العربية الشاملة والتطور بقضية التضامن العربي .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :

أدركت الدول العربية المشتركة في الجامعة العربية أن أهم عامل فيما
أصبحت به من الإخفاق في معالجة قضية فلسطين هو أن التعاون العسكري
والاقتصادي بينها لم يكن كاملاً ، فعملت على تلافى هذا القصور الخطير
بعقد معاهدة الضمان الجماعي أو الدفاع المشترك فيما بينها ، في ١٧ يونه
سنة ١٩٥٠ (٢) . ووقع هذه المعاهدة الأردن وسوريا والعراق والمملكة
العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن .

ولم تكن هذه المعاهدة بديلة عن ميثاق جامعة الدول العربية ، ولكنها

(١) تضمن ميثاق جامعة الدول العربية عشرين مادة ، وأرفق به ملحق خاص بفلسطين
وآخر خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة وثالث خاص بتأمين
الأمين العام .

(٢) وذلك رغبة منها في هوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية ،
وحرصاً على استقلالها وحفاظة على تراثها المشترك ، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف
لتعقيق الدفاع المشترك عن كيانه وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول
العربية وميثاق الأمم المتحدة .

نظمت نوعاً أوثق من التعاون بين الدول العربية في المجالين العسكري والاقتصادي .

قيام الجمهورية العربية المتحدة :

شعر العرب منذ قيام الجامعة العربية أن هذه الجامعة لم تحقق آمال العرب في الوحدة الشاملة . ولهذا طالبت الشعوب العربية بالسير في هذا الطريق . وكانت أول استجابة لهذه النداءات الصادرة من الشعوب تلك المذكرة التي تقدمت بها الحكومة السورية سنة ١٩٥١ إلى الجامعة العربية تقترح فيها انضمام الدول العربية جميعاً في اتحاد تتوحد فيه السياسة الخارجية والدفاع القوي والاقتصاد . وتوالت المذكرات بعد ذلك من بعض البلاد العربية تدعو إلى الوحدة الشاملة أو الجزئية ، وكانت هذه الدعوات تقابل من الشعوب بالترحيب ولكنها كانت تقابل من الحكومات بالفتور وعدم الاهتمام والتعقيد ووضع العراقيل ، وذلك لاعتبارات إقليمية وشخصية وأسرية ، لا محل لتفصيلها .

وفي يوليو سنة ١٩٥٦ تقدم السيد شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية وقتئذ) بمشروع لإنشاء اتحاد باسم الدول العربية المتحدة ، يضم مصر وسوريا والبلاد العربية الأخرى المتحررة الراغبة فيه . وكان الاعتداء الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على مصر سنة ١٩٥٦ ، ثم تهديد أمريكا وتركيا لسوريا سنة ١٩٥٧ سبباً مباشراً لسرعة الاستجابة إلى دعوة الرئيس شكري القوتلي ، فعقد مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري جلسة مشتركة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ انتهت بالموافقة الإجماعية بدعوة حكومتى مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ الاتحاد بين القطرين المصري والسوري .

وقامت الجمهورية العربية المتحدة في سوريا ومصر بعد استفتاء شعبي

أجرى في القطرين الشقيقين في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ - فتكونت من القطرين دولة واحدة بسيطة يرأسها رئيس واحد وبها هيئة تشريعية واحدة وهيئة تنفيذية واحدة (١) .

وكان رد فعل قيام الوحدة المصرية السورية سريعاً وقوياً ، انفضت به أفئدة الشعوب العربية جميعاً ، كما كان صدمة عنيفة للعناصر الرجعية في الوطن العربي والقوى الاستعمارية خارج حدود هذا الوطن .

وتحالف الاستعمار مع الرجعية على طعن الوحدة ، ورسم الاستعمار الحطة ودفعت الرجعية المال وقام طلاب المنافع الشخصية بالتنفيذ ، وضرب الجميع ضربتهم صليحة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ على شكل انقلاب عسكري انفصالي .

وانتهت هذه التجربة بالوحدة بالاعتناع التام بأن الطفرة في تطبيق الوحدة العربية أمر غير مأمون العاقبة .

(١) أثارت السرعة التي تمت بها الوحدة وانفجارها إلى الفرحين ، في نفوس بعض الخطبين من أبناء الأمة العربية ، الشك في نجاحها - فقد قال الرئيس جمال عبد الناصر في مجلس الأمة المصري في الخامس من فبراير سنة ١٩٥٨ : « لأن قرار الوحدة يجب أن يثير الحرس لا البهجة وحدها » ، وقال : « لأنه ربما أثبتت أحلامنا الجامحة أنها أعظم خطر علينا مواجهته فلقد انطلقت كالقذبان يدافع من الكبت الطويل يجب التحكم في هذا التدفق وإلا فإنه سيكتسبنا » .

ولم يلفت العالم العربي في غمرة ابتهاجه إلى أهمية هذه المبررات .

الفصل الأول

اتحاد الجمهوريات العربية ومقوماته

الفرع الأول

قيام الاتحاد

منذ أن انفصلت الوحدة المصرية السورية بفعل الرجعية ومعاونة الاستعمار ، والشعبان المصري والسوري في كل من القطرين يهفو إلى إعادة الوحدة أو الاتحاد ، متجنباً ما شاب الوحدة الأولى من أخطاء كان سببها الاندفاع العاطفي . ومن ناحية أخرى كانت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ في ليبيا وثورة السودان التقدمية بقيادة الرئيس جعفر النميري سبباً في التفكير في أن تنفصاً وحدة ثلاثية بين الأنظار العربية مصر وليبيا والسودان - فعقد مؤتمر في طرابلس بالجمهورية العربية الليبية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بين كل من : الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والرئيس جعفر محمد نميري رئيس مجلس الثورة لجمهورية السودان الديمقراطية ، والرئيس معمر القذافي رئيس مجلس الثورة للجمهورية العربية الليبية ، ووافق الرؤساء الثلاثة على صيغة اتفاق عرف باتفاق طرابلس ، كان بمثابة اللبنة الأولى لاتحاد الجمهوريات العربية ودستوره (١) .

(١) وافقوا فيه على :

أولاً : عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لتابعة تحقيق الأهداف المشتركة لشعوبهم والمبادئ الملونة لثورتهم والأمان والتطلعات لأمتهم العربية المحيدة .
ثانياً : إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل لكل الأنظار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم .

وعقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وفي الفترة من ٤ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، عقد بالقاهرة مؤتمر خاص ، ضم الرئيس محمد أنور السادات والرئيس جعفر محمد نميري ، والرئيس معمر القذافي ، توصل إلى الاتفاق على إنشاء قيادة سياسية موحدة لدول ميثاق طرابلس تجتمع مرة كل شهرين على الأقل ، وحدد الاتفاق اختصاصاته القيادة في مهمتين :

١ - تنسيق السياسة الخارجية للدول الثلاث .

٢ - تنسيق سياستها الداخلية الخاصة بالتنظيمات الشعبية لكل منها^(١).

وما أن وصلت أنباء هذا الاتفاق إلى الشعب السوري حتى أبدى رغبته في الانضمام إليه ، وبادر الرئيس حافظ الأسد رئيس الوزراء السوري إلى السفر إلى القاهرة للتباحث مع الرئيس أنور السادات لتحقيق رغبة الشعب السوري في الانضمام إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي السابق . وتمت اتصالات تليفونية بين المتباحثين بالقاهرة وكل من الرئيس السوداني والرئيس السوري ، توصل الرؤساء الأربعة خلالها إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به شعب وحكومة الجمهورية العربية السورية في تأكيد الحقيقة الكبرى للمصير العربي الواحد بانضمامها إلى دول إعلان القاهرة الثلاث . ورحب الرؤساء بانضمام الدولة السورية لهذا الإعلان مع تشكيل قيادة رباعية موحدة تضم رؤساء الدول الأربع للعمل على ضرورة التحرك في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بما يحقق قدرات الأمة العربية في ممراتها المصيرية في مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية على المستويين العربي والدولي .

(١) تتبع اللجان الآتية لهذه القيادة الموحدة :

لجنة عليا للتخطيط ، ومجلس للأمن القومي ، ولجنة دائمة للتابعة . على أن يتم تشكيل لجان فرعية على المستوى الوزاري لشؤون السياسة والاقتصادية والثقافية والإعلامية .

اتجهت النية بعد ذلك إلى إنشاء اتحاد بين الدول الأربع وتحويل القيادة السياسية الموحدة إلى اتحاد عربي تمهيداً للوحدة العربية الشاملة . غير أن ظروف السودان السياسية ، وعدم إقرار دستورها الداخلي ، أدى إلى تخلف جمهورية السودان الشقيق عن الانضمام إلى الاتحاد المزمع قيامه بين الدول الثلاث الأخرى ، على أن تنضم السودان إلى هذا الاتحاد بمجرد استقرار الأحوال السياسية الداخلية فيها .

وهكذا اجتمع الرؤساء الثلاثة لمصر وسوريا وليبيا في مدينة بنى غازى فى السابع عشر من أبريل سنة ١٩٧١ ووضعوا المخطوط العريضة للوحدة ، تمتلئ فى إعلان عن قيام اتحاد بين الدول الثلاث وبيان للأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية استكمالاً للدور القومى الذى يؤديه ميثاق طرابلس.

إعلان بنغازي

عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية

من موقع الصمود العربي ، وفي ظلال صراع حاسم ومصيري تخوضه الامة العربية اليوم ، دفاعا عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها ضد كل قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية .

و انطلاقا من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل ، وهي أن وحدة الوطن العربي ، بما تتبعه من إمكانيات ، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية ، هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية ، وهي السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض والإجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي .

وتصميا على بناء الوطن العربي المتحرر ، القادر على مواجهة تحديات العصر ومقتضياته ، وأداء دوره الحضاري والإنساني داخل مجتمعه وفي المجتمع الدولي . و تقريرا وعرفانا لتضحيات أجيال بعد أجيال من أمتنا العربية ، خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الذات القومية وتثبيت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعية ، دون أن يتزعزع إيمانها بأملها الكبير .

والتقاء من التوارث الثلاث في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية ، والتي يمثل التناؤها مطلباً جماهيرياً وضرورة تضالنية تعطي لحركة النضال الشعبي العربي طاقات وأبعاداً جديدة تؤكد الحتمية التاريخية لانتصار الثورة العربية .

وتأكيدا وامتدادا لمقررات دول ميثاق طرابلس ، ودعما للتكامل والترابط بين دولها ، وتأميناً لمسيرة النضال العربي التي رفع لواءها القائد الخالد جمال عبد الناصر .

فإنه من ذلك كله ، ووفاء لذلك كله ، فقد اتفق :

- الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة ،
- الرئيس العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية .
- الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية .

إن توقيع الرؤساء الثلاثة على هذا الإعلان ، يصدر عن الإيمان الراسخ بضرورة قيام الدولة التي تجمع القوى والطاقات العربية ، وبأن هذه الدولة ستكون — بفضل قدرة جماهير شعبنا ، وبفضل إمكانيات الدول الثلاث — القاعدة الصلبة لحركة النضال العربي وأحد الروافد الهامة لحركة التحرر العالمية ، والرد الطبيعي والعمل على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تدبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الإنسانية والتاريخية ، ووضعها في أسار التخلف والتبعية .

ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية من متطلبات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد ، وهي :

أولاً : أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدة ، وبالتالي أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل .

ثانياً : أن تكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

ثالثاً : أن تكون هذه الدولة هي الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير .

- وعلى أساس هذه المنطلقات ، فقد قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع مايلي :
- ١ — إن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الإمكانيات والطاقات .
- ٢ — إنه لاصح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة .

٣ - إنه لا نفرط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة أن جمهورية السودان الديمقراطية وشعبها العربي المناضل الذي أسهم بقيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميري وإخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة ، مساهمة جادة وفعالة ، في دفع عجلة العمل في إطار ميثاق طرابلس ، ستبقى فاعلة في النضال الوجدى وذات صلة وثيقة باتحاد الجمهوريات العربية ، حتى يتسنى لها الانضمام إليه .

وإذ يضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم أن تكون دولة اتحاد الجمهوريات العربية ملبية لتطلعات جماهير شعبنا ، محققة لأمالها ، وقادرة على تنفيذ أمانتها ورغباتها القومية ، فإنهم يؤكدون أن دعم الاتحاد وأهدافه وقيمه ومبادئه يتطلب من القوى القيادية في الجمهوريات الثلاثة تكوين جبهة سياسية فيما بينها ترتبط بميثاق العمل القومى في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب في أقطار الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها ، وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسى في الجمهوريات الثلاث ، وخلق المناخ الملائم لقيام الحركة العربية الواحدة .

إن المسئولية التاريخية في هذه الأيام العصية والمصيرية تفرض علينا كأبناء مخلصين لوطننا الكبير ، وأمناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية ، أن نعمل مما ومع خيرنا ، بروح التجرد والإيثار من أجل إذابة كافة المواجهز والفوارق الإقليمية التي تعوق التفاعل الناقى للمنطقة العربية ، تحقيقا للوحدة الشاملة .

إن الانطلاق إلى المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ، ما هو إلا حركة موفقة للوصول إلى هدف مرحلى على طريق الوحدة العربية الشاملة ، وهو من أجل ذلك سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل إقامة المجتمع العربى الاشتراكى الموحد .

وبعون من الله وتطلعا إلى المستقبل بثقة الواثق المؤمن بالله ، وتحميدا لكل هذه المعاني ، فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اعتبار الأحكام الأساسية

المرفقة بهذا الإعلان أسسا لإقامة اتحاد الجمهوريات العربية ، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع دستور اتحاد الجمهوريات العربية ، في إطار من هذه الأحكام الأساسية ، على أن يتم إقراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول بها لديها . كما تقرر عرض الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية على الاستفتاء الشعبي في كل جمهورية وفي تاريخ واحد .

إن واجبنا ، ونحن في سعينا على طريق أملنا ، أن نظل مفتوحى الأعين منتبهي الحس والوجدان تحت رعاية الله وتوفيقه .

ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز

معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية	حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
--	---

أنور السادات
رئيس الجمهورية العربية المتحدة

صدر في بنغازي في ٢١ صفر سنة ١٣٩١ هـ

الموافق ١٧ أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ م .

الأحكام الأساسية

لاتحاد الجمهوريات العربية

١ — إن الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية قد أقر ، على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق ، إقامة اتحاد يسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .

٢ — الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وحماية الوطن العربي ، والدفاع عن استقلاله ، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي ، والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة ، ودعم حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم .

٣ — الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية .
٤ — لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد، وشعار واحد، ونشيد واحد ،
وعاصمة واحدة .

٥ — نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي اشتراكي .
٦ — يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى ، التي تؤمن
بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .
٧ — يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالأمور التالية :

(أ) وضع أسس السياسة الخارجية .

(ب) مسائل السلم والحرب .

(ج) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية ، مع قيام قيادة
عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات . ويتم نقل القوات بين الجمهوريات
بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك في أثناء العمليات .

(د) حماية الأمن القومي ووضع أسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد وفقاً
لاحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية . وإذا وقعت اضطرابات من الداخل
أو الخارج في إحدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد ، تخطر حكومة
هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فوراً لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الإجراءات
الضرورية ضمن حدود صلاحياتها لحفظ الأمن والنظام . وفي حالة ما إذا كانت
حكومة إحدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد ،
أو إذا كان أمن الاتحاد في خطر ، فالسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل ،
وبدون طلب ، لحفظ النظام وإعادة الأمور إلى نصابها .

(هـ) تخطيط الاقتصاد القومي ، ووضع خطط التنمية العامة المشتركة ،
وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي ،

(و) وضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي اشتراكي
مؤمن .

(ز) وضع سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد واستراتيجيته في السلم والحرب .

(ح) وضع سياسة موحدة للبحث العلمي والتنسيق بين أجهزته في الجمهوريات .

(ط) قبول أعضاء جدد في الاتحاد ، ويكون ذلك بإجماع في مجلس رئاسة الاتحاد .

مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية

٨ - تقوم في اتحاد الجمهوريات العربية المؤسسات الآتية :

(أ) مجلس رئاسة الاتحاد ، ويعتبر السلطة العليا في ممارسة اختصاصات الاتحاد ، ويتكون من رؤساء الجمهوريات . وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه ، ويتخذ قراراته بالإجماع .

(ب) حدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة وهم المسؤولون أمامه .

(ج) مجلس الأمة في الاتحاد ، ويتولى مهمة التشريع في اختصاصات الاتحاد ، ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات ، يحدد متساو من الأعضاء تنتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات . ويبين الدستور كيفية نفاذ التشريعات الاتحادية في كل جمهورية .

(د) محكمة دستورية اتحادية ، تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد ، وتشكون من عضوين عن كل جمهورية ، وتختص بالفصل في المسائل التي يحدها دستور الاتحاد .

٩ - لا يترتب على قيام الاتحاد أى إخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد أو بين إحداها والدول الأخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقات سارية في الإطار المقرر لها وقت إبرامها ، وفقاً لقواعد القانون الدولي .

١٠ - لكل جمهورية في حدود اختصاصها أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية وأن تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والتفصيل .

١١ — تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد لرئيس الجمهورية ، أو لمن تحدده التنظيم المعمول بها في كل جمهورية .

١٢ — تختص الجمهوريات بكل ما لم يدخل في اختصاصات الاتحاد وفقاً لهذه الأحكام الأساسية .

١٣ — إلى أن يتحقق قيام الحركة العربية الواحدة داخل الاتحاد ، تكون القيادة السياسية في كل جمهورية هي المسئولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية . ويحظر على أى تنظيم سياسي قائم في إحدى جمهوريات الاتحاد ممارسة أى نشاط سياسي في جمهوريات الاتحاد الأخرى ، إلا عن طريق ممثليه في قيادة الجبهة السياسية التي تضم قيادات التنظيم السياسي لجمهوريات الاتحاد .

١٤ — يعتبر إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، الصادر في بنغازي في ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هجرية الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية ، جزءاً لا يتجزأ من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية .

١٥ — لا يجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية إلا بعد الموافقة الإجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد ، وعرضه للاستفتاء الشعبي ، وتوافر الأغلبية له في كل جمهورية .

١٦ — يجرى التصديق على الأحكام الأساسية في اتحاد الجمهوريات العربية ، قبل طرحها للاستفتاء الشعبي ، من قبل اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ، ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الوزراء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .

• أعضاء : الرؤساء الثلاثة •

قرار

بالإشارة إلى إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية ،
اتفق الرؤساء على أن يجرى الاستفتاء الشعبي على الأحكام الأساسية لاتحاد
الجمهوريات العربية ، في جمهوريات الاتحاد الثلاث ، في يوم ١١ من رجب
سنة ١٣٩١ هجرية الموافق الفانح من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧١ ميلادية .
(توقيع — الرؤساء الثلاثة)

إعلان دستور الاتحاد

(دمشق في ٢٠/٨/١٩٧١)

في دمشق قلعة العروبة وحسن الوحدة — في دمشق التي ارتبطت باسمها على
مدى نضالنا المعاصر الدعوة إلى الوحدة العربية ، وحقت مع القاهرة أول وحدة
في تاريخ العرب الحديث . ودفعاً واستمراراً للخطى الوحدوية التاريخية التي بدأت
في بنغازي في الحادي والعشرين من صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من
نيسان (أبريل) سنة ١٩٧١ ميلادية ، بتوقيع الرؤساء الثلاثة أنور السادات
رئيس الجمهورية العربية المتحدة ومعمّر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس
مجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية وسافظ الأسد رئيس الجمهورية
العربية السورية ، على إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية والأحكام الأساسية
لهذا الاتحاد .

وتتويجا للجهود المستمرة التي لم تتوقف منذ ذلك الحين ، والتي اشترك فيها
ممثلون من الجمهوريات الثلاث ، لإنجاز مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية .
واستجابة لإرادة الشعب العربي في دفع الخطى ومضاعفة الجهد لاستكمال كل
الخطوات التحضيرية والتمهيدية لقيام هذا الاتحاد ، كتحقيق عربية أصيلة تواجه
دورها العربي وتستجيب لمسئوليتها التاريخية في مسيرة النضال العربي وفي

حركة الثورة العربية . واستشعارا من الرؤساء الثلاثة بضخامة المسؤولية التاريخية التي يتحملها الجيل العربي الحاضر في مواجهة موجة العدوان الشرسة ، التي تعرضت لها الأمة العربية — كان اجتماعهم في دمشق خلال الفترة من ٢٦ حتى ٢٨ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ هجرية الموافق من ١٨ — ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧١ ميلادية ، لالتهام من مناقشة مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية وإقراره تمهيدا لمفع الخطوات المتفق عليها في بنغازي حول قيام الاتحاد ومؤسساته ، وبدء الممارسة الفعلية لمسؤولياته العربية والتاريخية .

وقد جرى اجتماع الرؤساء الثلاثة وسط مشاعر التأييد الواسع والأمل الكبير الذي عبر عنه الشعب العربي السوري العظيم الذي ظل رغم كل الظروف أمينا على الوحدة العربية ، داعيا لها ، وعاملا من أجلها ، ومناضلا في سبيلها .

وقد أكد الرؤساء الثلاثة خلال المداولات التي جرت بينهم وفي الاجتماعات التي عقدوها مع الوفود المرافقة لهم ، والتي تركزت حول المعركة وتقييم الوضع بكل ظروفه واحتمالاته ، أن المواجهة مع العدو الصهيوني الجاثم فوق أرضنا العربية قد اقتربت من الحسم ، وأن العدو استشعارا منه بذلك قد زاد من ضراوته وشراسته وتصميمه على تكريس احتلاله مستخدما في ذلك أبشع وسائل القهر والقمع ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة إلى جانب تصعيد قوى الاستعمار العالمي بكل أشكاله بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للأمة العربية والمستقبل العربي من مؤامراتها في محاولات محمومة لإضعاف جبهتنا - جبهة المواجهة للعدو - وتفكيك وحدتها النضالية وسلب قدراتها على حسم المعركة عسكريا مع العدو لصالح الحق العربي المشروع .

وإن ما يجري الآن من تصفية المقاومة الفلسطينية لإجهاض حركتها جزء من المخطط الصهيوني الاستعماري الواسع الذي يستهدف حماية الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية وتأمينه ودعمه وتكريسه ضد الانتفاضة الكبرى التي يتأهب لها الشعب العربي على امتداد الوطن العربي كله .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة أن هذا المخطط الصهيوني الاستعماري محكوم عليه

بالفضل أمام إصرار الشعب العربي على تحرير أرضه واسترداد شرفه . وأن الأمة العربية تملك من العلاقات ومن الأسلحة الحاسمة ما تستطيع أن تدفع بها في معركة المصير لمواجهة أخطى التحديات وأن تحسم المعركة لصالح الحق والسلام .

ويرى الرؤساء الثلاثة في العمل الواحد الذي حققه إعلان بنغازي في قيام اتحاد الجمهوريات العربية في هذه الفترة الصعبة التي ظن فيها العدو أنه اقرب من فرض الاستسلام على الأمة العربية هو الرد الحاسم الذي يؤكد قدرة الإرادة العربية الصميعة على تجميع طاقاتها وعلى مواجهة أعدائها لإحباط مؤامراتهم .

وقد عبر الرؤساء الثلاثة عن اهتمام الشعب العربي بالوحدة العربية عن وهي وفهم لحقيقة التاريخ العربي ولحقيقة الصراع العربي مع أعداء الإنسان العربي على امتداد التاريخ كله ، ولحقيقة الوضع الدولي والأطماع التي تحيط بالمنطقة العربية ، وعن وهي وفهم للاعتبارات التي تتصل بمستقبل المنطقة وضرورة اثبات كيان سياسي اقتصادي متصل العناصر على اتساع الأرض العربية مسيرة لمقتضيات العصر الذي نعيشه .

لذلك كان تركيزهم على أن يقوم هذا الاتحاد على أسس تكفل له الاستقرار والبقاء وأن يكون انطلاق هذا الاتحاد من أرض صلبة تأخذ من دروس الماضي عبرة للحاضر والمستقبل .

واعتمادا من الرؤساء الثلاثة على أنهم يضعون هذا الاتحاد النواة الصلبة للأمل الكبير الذي يحتاج في وجدان الشعب العربي أمل الوحدة العربية الشاملة ، لأنهم على ثقة من أن الجماهير العربية في الجمهوريات الثلاث ستدفع هذه الخطوة إلى الأمام وستحقق بإرادتها وبعملها الغايات العربية الكبيرة التي يستهدفها قيام هذا الاتحاد لتشكل ومعها الشعب العربي كله أمل الوحدة العربية الشاملة .

ومن أجل ذلك كله وانطلاقا من إعلان بنغازي ومن الأسس التي أرساها هذا الإعلان بأن تكون دولة الاتحاد نواة الوحدة العربية الشاملة وسبيل الجماهير العربية لإقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد والأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير ، وتأكيدا على أن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في

سبيله كل الإمكانيات والطاقت وأنه لاصح ولا تفاوض مع العدو الصهيوني ولا تنازل عن أى شبر من الأرض العربية المحتلة وأنه لا تضيق في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها واستمراراً في طريق إقامة اتحاد الجمهوريات العربية ، فقد أقر الرؤساء المجتمعون مشروع دستور دولة الاتحاد ليعرض على الاستفتاء الشعبي مع الأحكام الأساسية للجمهوريات الثلاث يوم الأربعاء ١١ من رجب ١٣٩١ هجرية الموافق الفاتح من سبتمبر (أيلول) ١٩٧١ ميلادية . والله ولي التوفيق .

أنور السادات : رئيس الجمهورية العربية المتحدة

معمر القذافي : رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية .

حافظ الأسد : رئيس الجمهورية العربية السورية .

وفي أول سبتمبر سنة ١٩٧١م تم إقرار الأحكام الأساسية ودستور الاتحاد بواسطة الاستفتاء الشعبي في الجمهوريات الثلاث ، وظهر إلى الوجود هذا المجتمع الجديد ، الذى وصفته المادة الأولى من الدستور بأنه دولة اتحادية تسمى : « اتحاد الجمهوريات العربية » .

الفرع الثانى

أهداف الاتحاد ومقوماته الأساسية

تكلم دستور اتحاد الجمهوريات العربية عن المقومات الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في الباب الأول (المواد من ١ - ١٣) كما تضمنت مقدمة الدستور^(١) بعض هذه المقومات .

أهداف الاتحاد :

حددت الفقرة الثانية من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية

(١) تنص المادة ٦٩ من دستور الاتحاد على أن : « تعتبر مقدمة هذا الدستور جزءاً لا يتجزأ منه » .

« المعلنه في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ »^(١) الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية بأنه : « هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وحماية الوطن العربي ، والدفاع عن استقلاله ، وبناء المجتمع الاشتراكي ، والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة ، ودعم حركة التحرر الوطني وحركات التحرر الوطني في العالم » .

وفي إعلان بنغازي عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، يقول رؤساء الجمهوريات الثلاث :

« ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء الاتحاد وهي :

(أولاً) أن يكون هذا الاتحاد النواة التي تستقطب فضال الجماهير العربية الوحدة ، وبالتالي أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل .

(ثانياً) أن يكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

(ثالثاً) أن يكون الأداة الرئيسية للامة العربية في معركة التحرر .

١ - تحقيق الوحدة العربية :

تحقيق الوحدة العربية هو الهدف الأول من قيام اتحاد الجمهوريات العربية . جاء هذا الهدف ضمن الأهداف التي يبتها الفقرة الثانية من الأحكام الأساسية (التي أشرنا إليها) ، كما جاء في مقدمة الاتحاد التي تقول :

« إن الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ، إيماناً منه بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وأن

(١) هذه الأحكام الأساسية تم إقرارها باستفتاء الشعب عليها مع الدستور في أول سبتمبر سنة ١٩٧١ . ونصت المادة ٧٠ من دستور الاتحاد على أن يستمد هذا الدستور مبادئه من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ويفسر في ضوءها » .

الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربي الواحد ، وأن القومية هي دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام ، وأنها طريق العرب إلى الوحدة الشاملة وبناء نظام ديموقراطي واشتراكي يحمي حقوق المواطن ويصون حرياته الأساسية ويدعم سيادة القانون .

« واستجابة منه لنداء الوحدة العربية التي تحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي ، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والنزعات الإقليمية والحركات الانفصالية ، وأكدها الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال ، وإهدار حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية » .

وقد جاء في إعلان بنغازي : « إن الانطلاق إلى المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ماهر إلا حركة موفقة للوصول إلى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة وهو من أجل ذلك سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد »

وتؤيد نصوص الدستور هذا الهدف إذ تقول المادة الثالثة منه : « الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية » .

٢ - تحرير الأراضي العربية ودعم حركة التحرر الوطني العربية :

إن وحدة الوطن العربي بما تنجحه من إمكانيات ، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية ، هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية ، وهي السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض ، والإيجاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي .

وأشار إعلان بنغازي إلى هدف تصفية الاستعمار والصهيونية ، وأكد أن الاتحاد سيكون الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير . وقرر الرؤساء الثلاثة : « أن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن نسخر في سبيله كل الإمكانيات والطاقات » .

وأشارت مقدمة دستور الاتحاد إلى الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية — قائلة : « و انطلاقاً من موقع الصمود العربي في معركته الحاسمة لتحرير الأرض العربية المحتلة ، وما يفرضه من تجميع للعلاقات العربية من أجل مجابهة التحدى لوجود الأمة العربية ، » .

ولا يلتزم الاتحاد بتحقيق حرية واستقلال أعضائه لحسب ، بل يمتد التزامه إلى مجال تثبيت استقلال وحرية الدول العربية جميعاً^(١) .

٣ — ممارسة دور حضارى واجتماعى فى المجتمع الدولى :

تكلم دستور الاتحاد فى مقدمته عن دور الاتحاد فى المجتمع الدولى — فقال : « ولإيماناً بدور الأمة العربية الحضارى فى قهر التخلف والتبعية ، ومساهمة إيجابية منها فى دفع عجلة التقدم الإنسانى ، وصيانة السلام والأمن الدوليين ، وإرساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون ، » .

ومن الواضح أن هذا الاتحاد الجديد فى نشأته سيمسح لكى يتم تنظيم المجتمع الدولى على أسس ثابتة ، تتفق مع آماني ورغبات الدول التى تسعى لتخليص العالم من بعض مظاهر النظام الدولى القديم ، الذى كان يقوم على السيطرة والتسلط وصراع القوى ، وأنه سوف يكافح من أجل إقامة نظام دولى جديد يقوم على الحرية والمساواة لكافة الشعوب ، ويؤدى إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء لكافة شعوب العالم^(٢) .

٣ — إقامة المجتمع العربى الاشتراكى الموحد :

لقد انطلق الرؤساء الثلاثة فى اتفاقهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية

(١) الدكتور محمد حافظ غانم : النظام القانونى للعلاقات الدولية فى اتحاد الجمهوريات العربية — بحث ضمن مجهر الرسالة المعربين من رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولى .
(٢) الدكتور محمد حافظ غانم : البحث المشار .

- كما يقولون في إعلان بنغازي بتاريخ ١٧/٤/١٩٧١ - من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء الاتحاد . من بين هذه المنطلقات : « أن يكون الاتحاد سبيل الجماهير العربية في إقامة المجتمع الاشتراكي الموحد » .
وتؤكد هذا المنطلق بنص المادة الرابعة من دستور الاتحاد التي تقول :
« نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي اشتراكي » .

عضوية الاتحاد :

يتكون الاتحاد كما جاء في المادة الأولى من دستوره من كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية - وهؤلاء هم الأعضاء الأصليون المؤسسون للاتحاد^(١) . غير أن الاتحاد قام - كما يقول إعلان بنغازي - ليكون النواة التي تستقطب نضال الجماهير الوحدوية ، وبالتالي أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل . وهكذا جاء في إعلان بنغازي :
« إن الانطلاق إلى المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ما هو إلا حركة موفقة للوصول إلى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة ، وهو من أجل ذلك سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد » . ونصت الفقرة السادسة من الأحكام الأساسية على أن : « يكون هذا الاتحاد مفتوحا لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد » .

فيشترط في الدولة طالبة الانضمام للاتحاد :

١ - أن تكون دولة عربية ، فالشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية . (المادة الثالثة من دستور الاتحاد) .

(١) أما عن السودان فقد كان في إعلان بنغازي فقرة خاصة به تقول : « ... على أن ينضم إلى الاتحاد في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة » .

٢ - أن تكون دولة مستقلة - فالسيادة في اتحاد الجمهوريات العربية للشعب ، وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها باسمه .

٣ - أن تؤمن بالوحدة العربية ، وهذا أمر طبيعي .

٤ - أن تؤمن بالمجتمع العربي الاشتراكي الموحد . وقد تأيد هذا الشرط في المادة الرابعة من دستور الاتحاد ، التي تقول : « نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي اشتراكي » .

٥ - أن يكون نظام الحكم في الدولة طالبة الانضمام جمهوريا - ويظهر هذا الشرط من اسم الاتحاد الذي نص عليه في المادة الأولى من دستوره .

٦ - يشترط كذلك في الدولة طالبة الانضمام أن تكفل دساتيرها وقوانينها حداً أدنى من الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، بيته المادة ١٢ من دستور الاتحاد ، وتكلم عنها بعد قليل .

٧ - يشترط في جميع الأحوال أن يوافق مجلس رئاسة الاتحاد بالإجماع على طلب الانضمام .

ولم يبين دستور الاتحاد وسيلة الانسحاب منه أو فقد العضوية ، ويرجع هذا إلى الرغبة في تأكيد الصفة الدائمة للاتحاد^(١)

شعب الاتحاد :

شعب الاتحاد هو الشعب العربي في الجمهوريات المكونة للاتحاد . وقد نصت المادة الرابعة من دستوره على أنه جزء من الأمة العربية .

وإلى أن يتم صدور قانون اتحادي ينظم شؤون الجنسية الموحدة للاتحاد تتولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشؤون المتعلقة بجنسية مواطنيها في نطاق الأسس العامة التي يصدر بها قانون اتحادي .

(١) الدكتور محمد حافظ غانم : البعث السابق الإشارة إليه في الرسالة المعبرين من رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولي .

اللغة والدين :

نصت المادة الخامسة من دستور الاتحاد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد . أما الدين فلم يشر إليه الدستور أو الأحكام الأساسية ، كما لم يشر إليه إعلان من إعلانات قيام الاتحاد .

على أن دستور الاتحاد تضمن نصاً هاماً ، هو نص المادة السادسة منه ، التي تؤكد القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع^(١)

عاصمة الاتحاد :

نصت المادة الثامنة من دستور الاتحاد على أن تكون للاتحاد عاصمة واحدة . تحدد بقانون . وقد حدد القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧١ (الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧١) هذه العاصمة ، فقرر أن تكون : « القاهرة عاصمة اتحاد الجمهوريات العربية » .

العلم والشعار :

لاتحاد الجمهوريات علم واحد ، شعار واحد ، نشيد واحد . ويصدر قانون اتحادى بتنظيم هذه الأمور .

وقد صدر قرار مجلس رئاسة الاتحاد بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٧١ (في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١) في شأن علم الاتحاد وجمهورياته ، ونص في المادة الأولى منه على أن : « يتكون علم اتحاد الجمهوريات العربية من ثلاثة ألوان - الأحمر ، والأبيض ، والأسود - وبه صقر من اللون الذهبي . ويكون العلم مستطيل الشكل عرضة ثلثا طوله ، ويتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم ، أعلاها اللون الأحمر وأوسطها اللون الأبيض

(١) جاء في المادة السادسة من دستور الاتحاد : « تؤكد دولة الاتحاد ... » ، مع أن الاتحاد لا يبر دولة ! وتكرر هذا الخطأ أكثر من مرة في الدستور .

وثالثها اللون الأسود ، وتوسط الصقر المستطيل الأبيض ، وذلك وفقاً للنموذج المرفق » .

وعلم الاتحاد — كما تقتضى المادة الثانية من نفس القرار — هو علم كل جمهورية عضو . وتركزت شروط استعمال العلم وما يجب أدائه له من تعظيم وتكريم للنظم المأمول بها فى كل جمهورية .

أما عن شعار اتحاد الجمهوريات العربية فقد صدر بيانه واستعماله قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٧١ (صدر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١) . ويتمثل شعار الاتحاد فى شكل صقر مرتكز على قاعدة كتب عليها بالخط الكوفى « اتحاد الجمهوريات العربية » . وشعار الاتحاد هو شعار الجمهوريات الأعضاء ، على أن تضيف كل جمهورية اسمها على قاعدته . ولا يجوز استعمال شعار الاتحاد فى الأغراض التجارية والصناعية أو فى اللوحات والإعلانات . وغيرها من الأوراق غير الرسمية ، إلا بإذن من مجلس الرئاسة .

ويتألف خاتم الاتحاد من الشعار المذكور موضوعاً داخل إطار دائرى الشكل ، وقد نقش فى جانبي الدائرة زخارف عربية الطراز . وخاتم الاتحاد هو خاتم الجمهوريات الأعضاء على أن تضيف كل جمهورية اسمها فيه . وينقش خاتم الاتحاد على أختام المؤسسات والأجهزة الاتحادية ، مع ذكر اسم الجهة ذات الشأن بين حافتي الإطار الدائرى المذكور .

وتنص المادة السادسة من القانون الاتحادى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ على أن : « تحفظ نسختان من خاتم الاتحاد لدى أمانة سر مجلس الرئاسة ، وتحتفظ بها الوثائق الرسمية التى يتعين ختمها بالخاتم . وتودع لدى أمانة المجلس الوزارى نماذج من أختام المؤسسات والأجهزة الاتحادية المختلفة » (١) .

(١) وعلى الجهات المختصة بالجمهوريات الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخدام الشعار والخاتم المنصوص عليهما فى هذا القانون ، وذلك طبقاً للأنظمة المعمول بها فى كل منها . (المادة ٧ من القانون)

دستور الاتحاد :

تم التصديق على دستور الاتحاد من قبل المؤسسات الدستورية المختصة في جمهوريات الاتحاد ، وطرح على الاستفتاء الشعبي مع الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية (المعلنة في بنغازي بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١م) فاكتملت الأحكام الأساسية للاتحاد ونصوص هذا الدستور قوتها الملزمة . وتنفيذاً للمادة ٧٢ من الدستور، تم تبليغه فور نفاذه - كوثيقة رسمية - إلى كل الدول العربية ، وإلى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية .

وتلتزم كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ألا يتعارض دستورها مع أحكام هذا الدستور . ويختص المحكمة الدستورية الاتحادية (بالإضافة إلى اختصاصاتها الأخرى) بالفصل في مدى مطابقة قوانين الجمهوريات لدستور الاتحاد وقوانينه .

تفسير الدستور : أما تفسير الدستور فقد ترك للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، على أن تكون الأحكام الأساسية المرفقة بإعلان بنغازي المرجع الأعلى الذي يتم تفسير الدستور على ضوئه .

تعديل الدستور :

لا يجوز اقتراح تعديل الدستور الاتحادي إلا من قبل مجلس رئاسة الاتحاد ، أو ثلث أعضاء مجلس الأمة الاتحادي على الأقل . ولا يتم إقرار التعديل المقترح إلا بموافقة ثلث أعضاء مجلس الأمة الاتحادي ، وتصديق مجلس الرئاسة على هذا التعديل بالإجماع . فإذا كان التعديل يمس حكماً من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، فلا ينفذ إلا بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي ، وتوفر الأغلبية له في كل جمهورية . أما إذا لم يكن التعديل ماساً بأحد هذه الأحكام ، فإنه ينفذ دون حاجة إلى الاستفتاء فيه .

الحقوق والحريات العامة في دستور الاتحاد :

اشترط دستور الاتحاد أن تكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها حداً أدنى من المبادئ والحقوق ، عدتها المادة ١٢ من الدستور فيما يأتي :

- المواطنون أمام القانون والقضاء متساوون ، لا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .
- لاجريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي .
- عدم جواز القبض على المواطنين إلا في حدود القانون .
- حرية التقاضي وسلوك سبل العلن والدفاع أمام جهات القضاء .
- حرية التنقل واختيار محل الإقامة .
- حظر الإبعاد عن الوطن .
- حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية .
- حرية البحث العلمي .
- حرية الرأي والصحافة والنشر .
- حرية الاجتماع .
- حرية المراسلات .
- حق المواطنين في اختيار حكاهم ومحاسبتهم .
- حرمة الملكية الخاصة في حدود القانون ، بما لا يتعارض مع حق المجتمع في الملكية العامة والتعاونية .
- حق العمل .
- حق التعليم .
- الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية .

- الحق في الرعاية الصحية .
- حماية الطفولة والأمومة والأسرة .
- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف المجالات .

كذلك قضت المادة ١٣ من دستور الاتحاد بأن : « حق الانتقال والعمل مكفول لمواطني الاتحاد بين جمهورياته . وينظم قانون اتحادي كيفية ممارسة هذا الحق .

الفصل الثاني

اختصاصات الاتحاد ومؤسساته وماليته

الفرع الأول

اختصاصات الاتحاد

لا يترتب على قيام اتحاد الجمهوريات العربية والاعتراف السلطات الاتحادية ببعض الاختصاصات السياسية اقتضاء الفصحى الدولية للجمهوريات الأعضاء، أو حرمانها من ممارسة اختصاصاتها المقررة في الأمور التي لا يختص الاتحاد بها. فقد حدد دستور الاتحاد اختصاصات السلطات الاتحادية وترك للأعضاء ممارسة باقى الاختصاصات. فقد نصت المادة ٨ من دستور الاتحاد على أن: «تختص الجمهوريات الأعضاء بكل ما لا يدخل فى اختصاص الاتحاد وفقا لأحكام هذا الدستور. ولكل جمهورية من الجمهوريات الأعضاء أن تعهد إلى سلطات الاتحاد بممارسة أى من اختصاصاتها، على أن يقرر ذلك مجلس رئاسة الاتحاد».

أما الاختصاصات التي تختص بها سلطات الاتحاد فقد بينها المادة ١٤ من الدستور على الوجه الآتى:

أولا - فى مجال السياسة الخارجية:

(١) تختص السلطات الاتحادية بوضع أسس السياسة الخارجية والعمل على توحيد السياسات التي تتبعها الجمهوريات فى علاقاتها الدولية، كما تختص هذه السلطات بالتنسيق بين الجمهوريات الأعضاء فى مجال التمثيل الدبلوماسى

والقنصل مع الدول الأجنبية . ومن الطبيعي أن يمتد هذا التمييز أيضا إلى التمثيل في المنظمات الدولية .

أما التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية فن اختصاص الجمهوريات الأعضاء .

(ب) يقوم الاتحاد بإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في الأمور الداخلة في اختصاص الاتحاد . وتقضى المادة ٥٩ من دستور الاتحاد بأن : « يعقد مجلس الرئاسة ، باسم الاتحاد ، المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد ، ويبلغها إلى مجلس الأمة الاتحادي مشفوعة بالبيان المناسب . وتكون هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية نافذة في الجمهوريات الأعضاء بعد التصديق عليها من مجلس الرئاسة ، ونشرها وفقا للأوضاع المقررة في هذا الدستور . غير أن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تمس السيادة ، أو يترتب عليها تعديل في أحكام القوانين الاتحادية ، أو تحمل خزانة الاتحاد نفقات غير واردة في ميزانيته ، لا تكون نافذة إلا إذا أقرها مجلس الأمة الاتحادي » .

أما المعاهدات والاتفاقات الدولية، في غير الأمور الداخلة في اختصاص الاتحاد ، فيحق لكل جمهورية أن تبرمها ، طبقاً لأوضاعها الدستورية ، على أن تبلغها إلى مجلس رئاسة الاتحاد .

وتظل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الجمهوريات الأعضاء قبل قيام الاتحاد نافذة طبقاً لأحكامها ، وفي المجال المقرر لها وقت إبرامها ، وفقاً لقواعد القانون الدولي — حتى ولو كانت متعلقة بمسائل داخلة في اختصاص الاتحاد وفقاً لدستوره .

(ج) تختص سلطات الاتحاد بمسائل السلم والحرب ، وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع .

(د) يتولى الاتحاد تنظيم شئون الجنسية الموحدة لمواطني الجمهوريات الأعضاء . وإلى أن يتم صدور قانون اتحادى ينظم شئون هذه الجنسية الموحدة ، تتولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشئون المتعلقة بجنسية مواطنيها فى نطاق الأسس العامة التى يصدر بها قانون اتحادى .

(هـ) تختص المحكمة الدستورية الاتحادية بالفصل فى المنازعات ذات الطابع القانونى التى تقوم بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، أو فيما بين جمهورية وأخرى . أما المنازعات التى لا تنسجم بالطابع القانونى فىكون الاختصاص بالفصل فيها لمجلس رئاسة الاتحاد .

ثانياً - فى مجال الدفاع

لم ينص دستور الاتحاد على تكوين قيادة عسكرية موحدة لأعضاء الاتحاد، ولكن اكتفى بإنشاء قيادة عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات . ونص فى المادة ٦٣ منه على أن : تكون القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل من الجمهوريات الأعضاء لرئيس الجمهورية ، أو لمن تحدده النظم المعمول بها فى كل منها .

ويختص الاتحاد أيضاً بتنسيق الصناعات العسكرية فى الجمهوريات الأعضاء .

ثالثاً - فى مجال الأمن القومى :

يتولى الاتحاد حماية الأمن القومى ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد ، وفقاً لما يقرره مجلس الرئاسة . وتختص السلطات الاتحادية بتنظيم وقيادة الدفاع عن الاتحاد .

وإذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج فى إحدى الجمهوريات

تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد ، تخاطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فوراً ، لكي تقوم الأخيرة باتخاذ الإجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام . وفي حالة ما إذا كانت حكومة إحدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد ، أو إذا كان أمن الاتحاد في خطر ، فالسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل - وبدون طلب - لحفظ النظام وإعادة الأمور إلى نصابها .

ويكون تحريك القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .

وابعاً - في مجال الاقتصاد :

يختص الاتحاد بما يأتي :

(أ) وضع خطط التنمية العامة المشتركة ، على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل بين اقتصاديات الجمهوريات الأعضاء . وتلتزم هذه الجمهوريات بأن تراعى في وضع الخطط الوطنية مقتمنيات تنفيذ الخطط العامة .

(ب) تنظيم انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الجمهوريات الأعضاء ، وتنظيم إقامة واستخدام مواطني إحدى الجمهوريات الأعضاء في جمهورية أخرى عضو في الاتحاد .

(ج) العمل على توحيد النظم والسياسات الاقتصادية والمالية في الجمهوريات الأعضاء ، وتقديم الخدمات الإحصائية والمحاسبية التي تخدم مجموع هذه الجمهوريات .

(د) التنسيق بين اقتصاد الاتحاد واقتصاد الدول العربية الأخرى ، بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي ، وذلك وفقاً لوسائل التنظيم التي يقرها مجلس الرئاسة .

(هـ) العمل على توحيد السياسات الاقتصادية للجمهوريات الأعضاء في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية .

(و) إنشاء المرافق ذات النفع المشترك للجمهوريات الأعضاء والمشروعات المشتركة بينها والإشراف عليها .

(ز) إنشاء المؤسسات الاقتصادية والائحادية والإشراف عليها .

وللإتحاد أن يمتلك أو يحوز المقارنات الضرورية في العاصمة وفي غيرها من أراضي الجمهوريات الأعضاء ، لإقامة مؤسساته . ولا تخضع ممتلكات الإتحاد وأمواله للضرائب والرسوم المقررة في قوانين الجمهوريات الأعضاء . وينظم ذلك قانون إتحادي .

خاصا — في مجال التربية والتعليم والثقافة :

يتولى الإتحاد ممارسة الاختصاصات الآتية :

(أ) وضع سياسة تعليمية وتربوية وثقافية تستهدف بناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن .

(ب) وضع سياسة موحدة للبحث العلمي تكفل ملاحقة التطور العلمي والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمي في الجمهوريات الأعضاء .

(ج) وضع سياسة إعلامية إتحادية تخدم أهداف الإتحاد .

سادسا — في مجال تنسيق التشريعات وتوحيدها :

تتولى السلطات الإتحادية التنسيق بين التشريعات والأنظمة في الجمهوريات الأعضاء ، وتعمل على توحيدها .

الفرع الثاني

مؤسسات الإتحاد

تكلم دستور إتحاد الجمهوريات العربية عن مؤسسات الإتحاد في الفصل الثاني من الباب الثاني ، وهي : مجلس رئاسة الإتحاد ، والمجلس الوزاري

الاتحادى ، ولجنة المتابعة ، والمجالس والهيئات المتخصصة ، والموظفون الاتحاديون . وتتكون من هذه المؤسسات جميعا السلطة التنفيذية للاتحاد . أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس الامة الاتحادى . وتمثل السلطة القضائية للاتحاد فى المحكمة الدستورية . وتتكلم عن هذه السلطات الثلاث ثم تتكلم عن الجبهة السياسية التى أشار إليها دستور الاتحاد فى المادة ٦٢ منه .

المبحث الأول

السلطة التنفيذية

١٤ - مجلس رئاسة الاتحاد

يتكون من رؤساء الجمهوريات الاعضاء ، وفى حالة قيام مانع لدى رئيس إحدى الجمهوريات يمنعه من ممارسة مهامه فى بلده ، يحل محله فى مجلس رئاسة الاتحاد من يقوم مقامه وفقا لدستور جمهوريته^(١) ويؤدى كل من أعضاء مجلس الرئاسة أمام مجلس الامة الاتحادى اليمين التالية : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على اتحاد الجمهوريات العربية ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أناضل لخدمة مصالح الشعب وتحقيق أهداف الامة العربية » .

وفى حالة غياب مجلس الامة الاتحادى يؤدى عضو مجلس الرئاسة اليمين أمام باقى الاعضاء ، وذلك إلى حين انعقاد المجلس . وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً له من بين أعضائه وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . ويضع لائحته الداخلية^(٢) .

(١) من العلييسى أن يقدم هذا الدستور اليمين قبل مباشرته العمل فى مجلس رئاسة الاتحاد .

(٢) صدرت هذه اللائحة فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ ، ونشرت بالجريدة الرسمية للاتحاد

فى العدد الأول بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

اجتماعات المجلس :

يجتمع مجلس الرئاسة مرة كل شهرين في الاسبوع الاول من الشهر للبحث المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية لظروف عاجلة أو استثنائية للنظر في مسائل محددة ، وبناء على دعوة رئيسه أو طلب من أحد الأعضاء .

ويكون انعقاد المجلس في عاصمة الاتحاد . ويجوز بقرار من مجلس الرئاسة أن يعقد في أي مكان آخر داخل الاتحاد . ولا يكون الانعقاد صحيحاً إلا بحضور جميع الأعضاء .

ويوجه الرئيس الدعوة للاجتماع ، كما يعتمد مشروع جدول الأعمال العادي ، ويلغى للأعضاء قبل انعقاد المجلس بأسبوعين على الأقل . ولكل من أعضاء المجلس أن يقترح إدراج مواد جديدة إلى جدول الأعمال (١) .

وتكون اجتماعات المجلس ومداويلاته سرية ، إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس خلاف ذلك . وللمجلس أن يقرر عدم نسخ محضر أي جلسة من جلساته . وفي هذه الحالة يكتب بصورة واحدة من محضر الجلسة بعد التوقيع عليها من رئيس المجلس .

اختصاصات مجلس الرئاسة :

- يختص مجلس رئاسة الاتحاد بجميع المسائل السياسية والتنفيذية التي تدخل في اختصاص الاتحاد طبقاً لدستوره ، ولا يشترط فيها صدور قانون اتحادي ، والتي لا يحتاج تنظيمها إلى قانون .

(١) يرفق بم جدول الأعمال الغراسات والمذكرات الملصقة ومشروعات القوانين والقرارات الاتحادية الخاصة بالمسائل المدرجة والحالة إلى مجلس الرئاسة . كما يرفق بقرير دورى عن نشاط الاتحاد ومؤسساته والهيئات الوزارية والمجالس والهيئات المتخصصة وغيرها من الهيئات الفنية ، وعن مدى تنفيذ قرارات المجلس وتقدم الاتحاد في المدة بين دورتي الانعقاد العاديتين.

— ويعين مجلس رئاسة الاتحاد الوزراء ورئيس المجلس الوزاري الاتحادي ويحدد اختصاصات كل وزير . كما يضع نظام عمل المجلس الوزاري الاتحادي .

— ويشكل لجنة المتابعة المنصوص عنها في المادة ٦٧ من الدستور (والتي سنتكلم عنها بعد قليل) . وله أيضاً أن ينشئ مجالس اتحادية للشئون التنفيذية والاقتصادية والاجتماعية ، ولشئون الأمن القومي ، والسياسة الخارجية ، والزربية والتعليم والثقافة ... إلخ .

— وينشئ مجلس رئاسة الاتحاد جريدة رسمية اتحادية ، تنشر فيها القوانين والقرارات واللوائح الاتحادية ^(١) . ولا تنفذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد إلا بعد نشرها في الجريدة الرسمية الاتحادية ، مالم ينص على غير ذلك في صلب القرار .

— وفي مجال التشريع يقوم مجلس الرئاسة بدراسة مشروعات القوانين الاتحادية ، التي تقترحها الجمهوريات الأعضاء أو المجلس الوزاري الاتحادي ، وإحالتها إلى مجلس الأمة الاتحادي . والمجلس هو الذي يصدق على القوانين الاتحادية بعد إقرارها من مجلس الأمة الاتحادي .

— وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة الاتحادي ، أو في فترة حله ، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحدث التأخير ، جاز لمجلس رئاسة الاتحاد أن يصدر في شأنها بالإجماع قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة الاتحادي في أول دور انعقاده . فإذا لم تعرض على المجلس زال ما لها من أثر من تاريخ انعقاد المجلس . أما إذا عرضت ورفضها المجلس ، فيزول ما كان لها من أثر من تاريخ الرفض .

(١) صدر في شأن هذه الجريدة قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

— يصدر مجلس رئاسة الاتحاد اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية وتنظيم المؤسسات والمرافق التي يشرف عليها الاتحاد .
— للجلس أن يسن الموظفين اللازمين لمتابعة تنفيذ القوانين الاتحادية في الجمهوريات الأعضاء .

التصويث :

تصدر قرارات مجلس الاتحاد بالأغلبية ، فيما عدا الحالات التي يشترط فيها الإجماع ، وهي :

- ١ — الانضمام إلى عضوية الاتحاد .
 - ٢ — مسائل السلم والحرب .
 - ٣ — تعديل الأحكام الأساسية والتصديق على دستور الاتحاد .
 - ٤ — التصديق على القوانين .
 - ٥ — إصدار قرارات تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة الاتحادي أو في فترة حله .
 - ٦ — تكوين جبهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السيامي في كل من الجمهوريات الأعضاء .
 - ٧ — المسائل الهامة الأخرى التي يرى أحد أعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الإجماع فيها ، وذلك خلال سقتين من تاريخ نفاذ دستور اتحاد الجمهوريات العربية .
- وفي حالة عدم توفر الإجماع في أي من هذه المسائل . فإن لكل دولة أن تحتفظ باختصاصاتها الدستورية فيها .

٢٤ — المجلس الوزاري الاتحادي

تكلم دستور الاتحاد عن المجلس الوزاري الاتحادي ، فقضى في المادة ٢٣

منه بأن : يعين مجلس رئاسة الاتحاد عددا من الوزراء يتكون منهم مجلس وزارى اتحادى برئاسة رئيس يعينه مجلس الرئاسة . ويحدد مجلس الرئاسة اختصاصات كل وزير اتحادى والوزراء الاتحاديون مسئولون أمام مجلس الرئاسة فى ممارسة مهامهم ، ويؤدون أمامه اليمين المنصوص عليها فى المادة (١٧) من الدستور ، وهو نفس اليمين الذى يؤديه أعضاء مجلس الرئاسة .

ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير الاتحادى وبين أى منصب عام أو وظيفة عمومية فى إحدى الجمهوريات ، إلا فى حالات استثنائية يوافق عليها مجلس رئاسة الاتحاد .

اختصاصات للمجلس:

لم يحدد الدستور اختصاصات معينة لكل وزير ، بل ترك لمجلس الرئاسة تحديد اختصاصات كل وزير اتحادى . ويتولى كل وزير فى نطاق اختصاصه دراسة وإعداد الموضوعات والمشروعات المكلف بها قبل عرضها على المجلس الوزارى الاتحادى لمناقشتها ، تمهيداً لرفعها إلى مجلس الرئاسة . وتتم هذه الدراسة بمعاونة المجالس والهيئات والأجان المتخصصة والفنية .

كذلك يتولى الوزراء الاتحاديون الإدلاء بالبيانات والرد على طلبات الإحاطة والأسئلة والاستفسارات التى يوجهها إليهم أعضاء مجلس الأمة الاتحادى ، كما أنهم يسهمون بتقديم كافة البيانات والمعلومات وفيما يجرىه مجلس الأمة من تحقيقات ومناقشات فى المجلس ولجانه .

أما اختصاصات المجلس الوزارى الاتحادى فقد يبينها المادة ٢٥ من الدستور على الوجه الآتى :

(١) تنسيق أعمال الوزراء الاتحاديين .

(ب) إعداد مشروعات القوانين والقرارات الاتحادية .

- (ج) إعداد الدراسات التي يقتضيها تحقيق المهام المنوطة بالاتحاد .
- (د) الاتصال بالوزراء المختصين في الجمهوريات الأعضاء لممارسة اختصاصات الاتحاد ، وفقاً للقواعد التي يقرها مجلس الرئاسة .
- (هـ) متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية ، وإعداد تقارير دورية لرفعها لمجلس الرئاسة .
- (و) إعداد مشروع موازنة الاتحاد .
- ويعن مجلس الرئاسة بقرار منه نظام عمل المجلس الوزاري الاتحادي .

٣٩ - لجنة للتابعة

مهمة هذه اللجنة — كما قضت المادة ٦٧ من دستور الاتحاد — هي متابعة العمل على وضع دستور الاتحاد موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن . وهي مهمة مؤقتة ، إذ تنص هذه المادة على أنه : « إلى أن تقوم المؤسسات الاتحادية المنصوص عليها في هذا الدستور ، يشكل مجلس الرئاسة لجنة للتابعة ، تضم ممثلاً عن كل جمهورية ، تكون مهمتها متابعة العمل على وضع دستور الاتحاد موضع التنفيذ في أسرع وقت » .

وتشكل اللجنة من ممثل عن كل جمهورية عضو ، يختاره لهذا الغرض رئيس الجمهورية فيها . وتعتبر اللجنة في علاقتها مع المؤسسات الاتحادية جهازاً من أجهزة مجلس الرئاسة .

اجتماعات اللجنة :

تعقد اللجنة اجتماعاتها في عاصمة الاتحاد . ولها أن تقرر الاجتماع في أي مكان آخر داخل الاتحاد . ويرأس اجتماعات اللجنة ممثل الجمهورية المضيفة .

وتجتمع اللجنة بصورة دورية قبل الاجتماع المحدد لمجلس الرئاسة بأسبوعين على الأقل . ولها أن تعقد اجتماعات غير عادية للنظر في مسائل محددة ، بناءً على تكليف من مجلس الرئاسة .

واللجنة أن تستعين بمن تراه من أفراد أو لجان خاصة لدراسة أية مسألة من المسائل المعروضة أمامها . ولها أن تشكل لجنة استشارية فنية لمعاونتها في تحقيق أغراضها ، كما لها أن تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى دعوتهم لإبداء آرائهم وتقديم خبراتهم في المسائل المعروضة عليها . وللجنة بصفتها من أجهزة مجلس الرئاسة أن تستعين بكافة الخدمات الإدارية الخاصة بهذا المجلس .

اختصاصات لجنة المتابعة :

صدر من مجلس رئاسة الاتحاد والقرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ (بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١) في شأن لجنة المتابعة ، وقرر في المادة الخامسة منه على أن : « تمارس اللجنة بصفة مؤقتة اختصاصات المجلس الوزاري الاتحادي ، وذلك إلى أن يتم تشكيل هذا المجلس . ولها بهذه الصفة أن تقوم بإعداد مشروعات القوانين الاتحادية اللازمة ، في الفترة الأولى لتطبيق دستور الاتحاد ، وترفعها إلى مجلس الرئاسة مشفوعة بالبيانات المناسبة . وهذا الاختصاص انتهى بصور قرار مجلس الرئاسة رقم ٧ بتشكيل المجلس الوزاري الاتحادي .

أما الاختصاصات الأخرى للجنة المتابعة ، فقد بينها المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من قرار مجلس الرئاسة رقم ٦ لسنة ١٩٧١ على الوجه الآتي :

مادة ٢ - تختص اللجنة بمتابعة العمل من أجل التنفيذ الفعال لأحكام دستور الاتحاد في فترة السنتين الأولتين لتطبيقه . وتقوم في سبيل ذلك بممارسة الاختصاصات الآتية بصورة خاصة :

(١) اتخاذ الإجراءات التي تعين مجلس الرئاسة في أداء وظائفه المنصوص عليها في دستور الاتحاد .

(٢) دراسة المسائل التي تحال إليها من مجلس الرئاسة .

(٣) تنسيق العمل بين المجلس الوزاري الاتحادي والحكومات في .

لجمهوريات الأعضاء ، ومتابعة سيره ، بما يكفل الفاعلية الكاملة لتنفيذ السياسة الاتحادية والقوانين والقرارات الاتحادية ، دون إخلال باختصاص كل جمهورية في المسائل التي لا تدخل في اختصاص الاتحاد .

(٤) إبلاغ مجلس الرئاسة بأية تطورات ترى اللجنة أن لها تأثيرا على التطبيق السليم لدستور الاتحاد او السياسة الاتحادية . وتسجل اللجنة في تقاريرها المرفوعة إلى مجلس الرئاسة عرضا الآراء المختلفة التي قد تثار فيها .

مادة ٣ - يقوم أعضاء اللجنة ، كل داخل جمهوريته ، بمراقبة سلامة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية فيها .

مادة ٤ - تبلغ اللجنة بقرارات المجلس الوزارى الاتحادى والوزراء الاتحاديين والمجالس واللجان الفنية الاتحادية ، كما تبلغ بالتقارير المالية حول مراجعة الحسابات الاتحادية . ولجنة أن ترفع إلى مجلس الرئاسة أية ملاحظات تكون لها حول تلك القرارات والتقارير .

٤ - المجالس والهيئات المتخصصة واللجان الفنية

تكلم دستور الاتحاد عن هذه المجالس في المادة ٣٧ منه التي تقول : « ينشئ مجلس الرئاسة مجالس اتحادية للشئون التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية ، ولشئون الأمن القومى والسياسة الخارجية ، والتربية والتعليم والثقافة والبحث العلمى والإعلام ، وأية مجالس أو هيئات متخصصة أو لجان فنية أخرى ، يراها لازمة لتحقيق أهداف الاتحاد . ويتحدد تشكيل واختصاصات تلك المجالس والهيئات واللجان ، وعلاقتها بالوزراء الاتحاديين ، بموجب قرارات تصدر عن مجلس الرئاسة » .

هذه المجالس واللجان عبارة عن مجموعة من الأجهزة المتخصصة في المسائل ذات الطابع الفنى المخصص . وينحصر دورها أساسا في الإعداد والتحصير لأعمال المجلس الوزارى الاتحادى ، وتقديم المشورة والخبرة للوزراء الاتحاديين .

ولمجلس الرئاسة وللهيئات الاتحادية الأخرى ، التي تطلب منها ذلك^(١).

٥ ٥ - الموظفون الاتحاديون

تنص المادة ٢٨ من دستور الاتحاد على أن : « يصدر قانون اتحادى بنظام الموظفين الاتحاديين ، يبين شروط توظيفهم وواجباتهم والمزايا المادية والمعنوية المقررة لهم وما يكفل لهم الاستقلال فى أداء أعمالهم » .

ولم يصدر هذا القانون بعد ، وإنما صدر قرار مجلس الرئاسة رقم ٣ لسنة ١٩٧١ (فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧١) بشأن النظام المؤقت للموظفين الاتحاديين . وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أنه : « إلى أن يتم إعداد القانون الدائم بشأن الموظفين ، يتولى أمين سر مجلس الرئاسة اختيار الموظفين الاتحاديين بناء على طلبه وترشيح من الجمهوريات الأعضاء . ويكون تعيين الموظفين بصفة مؤقتة عن طريق الندب ، لسد احتياجات العمل الضرورية فى المرحلة الحالية ، حسب مواصفات الوظيفة والتخصصات المطلوبة والشروط الواجب توافرها فى الموظف الاتحادى »^(٢).

المبحث الثانى

السلطة التشريعية لاتحاد الجمهوريات

السلطة التشريعية للاتحاد هى مجلس الأمة الاتحادى . ويتكون من عشرين عضواً عن كل جمهورية ، ينتخبهم مجلس الشعب فيها من بين أعضائه ، وفى حالة غياب مجلس الشعب فى إحدى الجمهوريات الأعضاء ، وإلى أن

(١) الدكتور محمد رفيق أبو آتلة : مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية . بحث منشور بالرسالة ٢٠ من رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولى .

(٢) تعدد كل جمهورية الشروط والأوضاع التى يصاحبها الموظفون المنتدبون منها من الناحية المالية . وتحمل كل جمهورية كافة المرتبات والمخصصات وبدلات السفر الممنوحة للموظفين المنتدبين منها .

يتكون ذلك المجلس ، تتولى القيادة السياسية في تلك الجمهورية وضع قواعد اختيار ممثلي جمهوريتها ، بحيث يتم تمثيل كل جمهورية في مجلس الأمة الاتحادى بالعدد المقرر .

ومدة المجلس أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع له . ويقتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائين لمدة المجلس .

وتجرى مجالس الشعب^(١) انتخاب أعضاء مجلس الأمة الاتحادى خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته . فإذا تعذر ذلك في إحدى الجمهوريات لظروف استثنائية ، تمدد تلقائياً مدة الأعضاء من مجلس الشعب فيها في المجلس الاتحادى ، إلى حين انتخاب مجلس الشعب الجديد .

ويؤدى عضو مجلس الأمة الاتحادى أمام المجلس اليمين المنصوص عليها في المادة ١٧ من الدستور ، وهي اليمين التى يؤدوها أعضاء مجلس رئاسة الاتحاد .

وإذا فقد أحد أعضاء مجلس الأمة الاتحادى عضويته في مجلس الشعب الذى انتخبه ، بطل المجلس أو انتهاء مدته ، يستمر العضو في ممارسة عمله في مجلس الأمة الاتحادى حتى يتم انتخاب بديل عنه .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء في مجلس الأمة الاتحادى ، بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب ، يعلن الرئيس خلو محله ويخطر رئيس مجلس الرئاسة بذلك . الجمهورية التى منها العضو لتسمية بديل عنه .

وتعود لعضو مجلس الأمة الاتحادى عضويته في مجلس الشعب الذى انتخبه إذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادى قبل انتهاء الفترة المحددة

(١) أو القيادة السياسية في حالة غياب مجلس الشعب .

أصلاً لعضويته في مجلس الشعب لجمهوريته^(١). وكذلك يعود إلى شغل وظيفته التي كان يتولاها قبل انتخابه لعضوية مجلس الأمة الاتحادى ، وفقاً للقواعد التي ينظمها دستور جمهوريته وقوانينها .

مباشرة مجلس الأمة الاتحادى لأعماله :

يعقد مجلس الأمة الاتحادى دورى انعقاد عاديين كل سنة بناء على دعوة من رئيس مجلس رئاسة الاتحاد . ومدة انعقاد كل دور عادى شهران ، تبدأ في السبت الثانى من شهر مارس وأكتوبر من كل عام . ولا يجوز فض دور الانعقاد العادى الذى تنظر فيه الموازنة الاتحادية قبل إقرارها .

الأدوار غير العادية : ولرئيس مجلس رئاسة الاتحاد دعوة مجلس الأمة لاجتماع غير عادى ، كما يجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية في حالة الضرورة بناء على طلب موقع من ثلث أعضاء المجلس . ويعلن رئيس مجلس الرئاسة فض الاجتماع غير العادى بعد انتهاء مجلس الأمة الاتحادى من النظر في الموضوعات الواردة في جدول الأعمال والتي دعى من أجلها .

جلسات للمجلس :

جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب مجلس الرئاسة أو ثلث أعضاء مجلس الأمة .

ويعقد مجلس الأمة الاتحادى اجتماعاته في المكان المحدد له في عاصمة الاتحاد . ويجوز بعد موافقة مجلس رئاسة الاتحاد أن يعقد المجلس اجتماعاته في أى مكان آخر داخل الاتحاد . ولا يصح انعقاد المجلس إلا إذا حضر

(١) لا يتفق هذا الحكم في رأينا مع ما أجراه مجلس الشعب المصرى من إعلان خلو محلات الأعضاء الذين اختيروا منه لعضوية مجلس الشعب الاتحادى وانتخاب بدلهم .

الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل . وتصدر قرارات المجلس بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائه ، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها الدستور الاتحادي أغلبية خاصة .

ضمان استقلال أعضاء المجلس :

يصدر مجلس الأمة الاتحادي لأمرته الداخلية . وللمجلس وحده المحافظة على النظام داخله . ويقوم رئيس المجلس بذلك . ولا يجوز لأية قوة مسلحة دخول المجلس ولا الاستقرار على مقربة منه إلا بطلب من رئيسه .

ويحظر دستور الاتحاد الجمع بين عضوية مجلس الأمة الاتحادي وعضوية مجلس الشعب . كما لا يجوز لعضو المجلس أن يشغل منصبا عاما أو وظيفة عمومية في إحدى الجمهوريات الأعضاء أو في الحكومة الاتحادية .

ويبين قانون اتحادى المزايا المادية والمنوية التي يتمتع بها أعضاء مجلس الأمة الاتحادي^(١) . ولا يجوز للمعضو أن يحصل على أى ميزة غير منصوص عليها في القانون الاتحادي المشار إليه .

ولا يجوز لأى عضو في مجلس الأمة الاتحادي ، أثناء مدة عضويته ، أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الاتحاد أو يؤجره أو يبيعه شيئا من أمواله ، أو يقايضه عليه . ولا يجوز لأى عضو في مجلس الأمة الاتحادي ، أثناء مدة عضويته ، أن يتعاقد مع السلطة التنفيذية للاتحاد ، أو الأشخاص الاعتباريين أو المنشآت أو المرافق والمؤسسات الاتحادية أو يسهم فيها ، بصفته ملتزما أو موردا ، أو مقاولا أو غير ذلك ، سواء كان ذلك بالذات أو بالواسطة .

(١) لى أن يصدر قانون اتحادى بتحديد مكافآت أعضاء المجلس ، يتقاضى كل عضو من جمهوريته المكافأة والتعويضات الأخرى التي تحددها له . (المادة ٢٦ من القانون للاتحادى رقم ٥ لعام ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادي) .

عدم المسئولية والحصانة :

تقررت قاعدة عدم مسئولية أعضاء مجلس الأمة الاتحادى وحصانتهن
يمثل ما تقررت فى دساتير الدول المختلفة . فقد نصت المادة ٤٢ من دستور
الاتحاد على أن : « لا يسأل أعضاء مجلس الأمة الاتحادى عما يبدونه من
آراء داخل المجلس . ولا يجوز القبض عليهم فى غير حالة التلبس إلا بإذن
من المجلس » .

اختصاصات مجلس الأمة الاتحادى :

يختص مجلس الأمة الاتحادى بالتشريع . فن حق أعضائه اقتراح القوانين.
الاتحادية . وقد أعطى هذا الحق أيضاً لمجلس رئاسة الاتحاد .

ويحال كل مشروع قانون يرضه مجلس الرئاسة إلى إحدى لجان مجلس
الأمة الاتحادى لدراسته وتقديم تقرير عنه قبل مناقشته .

ويحال كل اقتراح بقانون يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء مجلس
الأمة الاتحادى إلى لجنة خاصة لبحثه وإبداء الراى فيه ، على أن يرض
الاقتراح بقانون على المجلس مشفوعاً بتقرير اللجنة . فإذا رأى المجلس النظر
فيه أحاله إلى إحدى اللجان لدراسته وتقديم تقرير عنه قبل مناقشته .

وكل اقتراح بقانون رفضه مجلس الأمة الاتحادى ، لا يجوز تقديمه ثانية
للمجلس فى نفس الدورة التى رفض فيها .

ويستقل مجلس الأمة الاتحادى بمناقشة وإقرار القوانين الاتحادية ،
على أن هذه القوانين لا تنفذ بعد إقرارها من المجلس إلا بعد التصديق عليها
من مجلس رئاسة الاتحاد بالإجماع . فإذا لم يتم هذا التصديق الإجماعى
فإنها لا تنفذ .

فإذا تم التصديق الإجماعى من مجلس الرئاسة وجب نشر القانون الاتحادى

بالجريدة الرسمية للاتحاد ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ النشر ، إلا إذا نص على خلاف ذلك في صلب القانون .

وتقوم السلطات المختصة في الجمهوريات بتنفيذ القوانين الاتحادية في إقليم كل منها . ومجلس رئاسة الاتحاد أن يبين الموظفين اللازمين لمراقبة سلامة تنفيذ القوانين الاتحادية في الجمهوريات الاعضاء ، وتقديم تقارير دورية إلى كل من مجلس رئاسة الاتحاد ومجلس الأمة الاتحادي .

الاختصاصات الأخرى لمجلس الأمة الاتحادي :

بالإضافة إلى الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة الاتحادي ، أدخل دستور الاتحاد في اختصاص المجلس المسائل الآتية :

(أ) مناقشة وإقرار موازنة الاتحاد .

(ب) مناقشة وإقرار المعاهدات والاتفاقات التي يبرمها الاتحاد ، والتي يشترط هذا الدستور إقرارها من المجلس .

(ج) مناقشة السياسة العامة للاتحاد ، واقتراح كل ما من شأنه تدعيمه وتحقيق أهدافه .

(د) توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى الوزراء الاتحاديين .

المبحث الثالث

السلطة القضائية

تتمثل هذه السلطة في المحكمة الدستورية الاتحادية التي تكلم عنها دستور الاتحاد في المواد من ٤٦ - ٥٢ . وتنص المادة ٤٦ من هذا الدستور على ما يأتي :

« يشكل مجلس رئاسة الاتحاد محكمة دستورية من عضوين عن كل

بجمهورية ، ويعين المجلس رئيساً للمحكمة من بين أعضائها ، ويكون له صوت مرجح عند تساوى الأصوات . وللمجلس رئاسة الاتحاد أن يعين بالمحكمة أعضاء آخرين ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، بشرط مراعاة مبدأ التساوى بين الجمهوريات . وتكون مدة العضوية بالمحكمة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويبين قانون اتحادى مهام المحكمة ، وإجراءاتها ، والشروط التى يجب توافرها فيمن يعين عضواً فيها ، والمصانات والمزايا المادية والمعنوية التى يتمتع بها أعضاء المحكمة والعاملون بها . وقد صدر هذا القانون فى ٢٢ يولية سنة ١٩٧٢ (١) .

وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن : « تنشأ فى دولة (٢) اتحاد الجمهوريات العربية محكمة تسمى المحكمة الدستورية الاتحادية ، تكون هى الهيئة القضائية العليا فى اتحاد الجمهوريات العربية ، ويكون مقرها عاصمة الاتحاد .

» ويجوز بقرار من رئيس المحكمة أن تعقد جلساتها فى أى عاصمة أخرى داخل دولة الاتحاد .

اعضاء المحكمة :

يعين رئيس المحكمة ونائبه والأعضاء بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد . ويكون التعيين لمدة أربع سنوات ، قابلة للتجديد . فإذا انتهت هذه المدة قبل بلوغ عضو المحكمة سن التقاعد ، حسب قانون الجمهورية التى ينتمى إليها ، ولم

(١) نشر فى الجريدة الرسمية الاتحادية — العدد ٦ بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٧٢ — القانون الاتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ فى شأن المحكمة الدستورية الاتحادية .

(٢) أشرنا من قبل أن اتحاد الجمهوريات العربية لا يعتبر دولة ، ويحسن تدارك هذا الخطأ .

يحدد تعيينه ، عاد إلى وظيفته السابقة متى طلب ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدته . وتسوى حالته على أساس اعتباره معاراً مدة عضويته بالمحكمة .

اختيار أعضاء المحكمة :

يكون اختيار أعضاء المحكمة من بين الفئات الآتية :
(أولاً) المستشارين الحاليين والسابقين في الهيئات القضائية في جمهوريات الاتحاد .

(ثانياً) من تتوافر فيهم الشروط اللازمة لتعيين كمستشارين في الهيئات القضائية المذكورة (١) .

هيئة مفوضي الدولة :

ويكون للمحكمة هيئة لمفوضي الدولة تؤلف من عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ومن في درجتهم .

ويكون تعيين رئيس هيئة مفوضي الدولة وأعضائها بقرار من مجلس الرئاسة بناء على ترشيح رئيس المحكمة . ويجب أن تتوافر فيمن يعين في وظيفة رئيس هيئة مفوضي الدولة الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضواً بالمحكمة . كما يجب أن تتوافر فيمن يعين في وظيفة مستشار أو مستشار مساعد بالهيئة الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في الوظائف المماثلة في جمهوريته . ويتقاعد أعضاء هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة عند بلوغهم سن الستين .

وتتولى هيئة مفوضي الدولة تهتمة الدعوى أو الطلب للفصل فيه .

(١) وبالنسبة لتشكيل الأول للمحكمة يجوز أن يتم شغل وظائف أعضاء المحكمة بطريق التدب من بين الأعضاء الحاليين في الهيئات القضائية في جمهوريات الاتحاد .

الفصل : يقسم أعضاء المحكمة وأعضاء هيئة مفوضى الدولة ، قبل مباشرة أعمالهم ، اليمين الآتية نصها :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن أحكم بالعدل ، ضمانات أعضاء المحكمة وأعضاء هيئة مفوضى الدولة :

(أولا) أعضاء المحكمة وأعضاء هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة غير قابلين للمزل . على أنه إذا طرأ على أحدهم ما يؤدي إلى عدم صلاحيته للنهوض بأعباء وظيفته ، جاز لرئيس المحكمة أو لأغلبية أعضائها إحالته إلى الجمعية العمومية للمحكمة^(١) للتحقيق فيما هو منسوب إليه . وتتولى التحقيق الجمعية العمومية بنفسها أو بمن تندبه لذلك من أعضائها .

وتصدر الجمعية قرارها مسبقاً بعد انتهاء التحقيق ، لما يحفظ الموضوع وإما بإحالة العضو إلى المعاش . ويشترط في الحالة الأخيرة أن يصدر القرار بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العمومية . ويعتبر العضو محالاً إلى المعاش من تاريخ صدور القرار .

(ثانياً) لا يجوز القبض على عضو المحكمة أو عضو هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة أو حبسه ، أو حجزه ، أو اتخاذ أية إجراءات جزائية أخرى ، في غير حالة التلبس ، إلا بإذن من المحكمة . أما في حالة التلبس ، يتعين على سلطة

(١) تتألف الجمعية العمومية للمحكمة من جميع أعضائها ، وتدعى هيئة المفوضين لحضور اجتماعاتها ، ويمثلها رئيس الهيئة أو قدم أعضائها عند غيابه ، ولا يكون له صوت محدود في المداولات . وتنفذ الجمعية بدعوة من رئيسها أو من يقوم مقامه ، أو بناء على طلب ثلث الأعضاء على الأقل . وتكون رئاسة الجمعية لرئيس المحكمة ثم لنائبه عند غيابه . وتختص الجمعية بالنظر في المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأمورها الداخلية ، وتوزيع الأعمال بين أعضائها . كما تختص بوضع اللائحة الداخلية للمحكمة ، والقواعد التكميلية للإجراءات التي تتبع أمامها - ويؤخذ رأيها في مقررات أو اقتراحات القوانين المتعلقة بالمحكمة . وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وذلك فيما عدا حالة قرار الجمعية بإحالة أحد الأعضاء إلى المعاش فيشترط صدور القرار بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية .

التحقيق أن ترفع الأمر إلى المحكمة لاتخاذ قرار باستمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة .

(ثالثاً) تحدد مراتب رئيس وأعضاء المحكمة . ورئيس وأعضاء هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة ، طبقاً لقانون خاص يصدر في هذا الشأن .

(رابعاً) لا يجوز رد أعضاء المحكمة أو غايبتهم .

اختصاصات المحكمة :

(أولاً) المسائل الدستورية :

تختص المحكمة الدستورية الاتحادية بالمسائل الدستورية الآتية :

(١) الفصل في الطعون التي تقدم في دستورية القوانين الاتحادية .

(٢) الفصل في مدى مطابقة قوانين الجمهوريات لدستور الاتحاد والقوانين الاتحادية .

ويكون الطعن بعدم الدستورية أمام المحكمة بطريق الدعوى الأصلية ، أو بطريق الدفع الفرعي أثناء نظر الدعوى أمام محاكم الجمهوريات الأعضاء ، كما يجوز لهذه المحاكم من تلقاء نفسها أن تثير المسألة الدستورية .

— يكون للوحدات والهيئات العامة الاتحادية ، وللممثلين القانونيين لجمهوريات الاتحاد ، دون غيرها ، حق الطعن بطريق الدعوى الأصلية في دستورية القوانين الاتحادية . أما طلب الفصل في مدى مطابقة قوانين جمهوريات الاتحاد لدستور الاتحاد والقوانين الاتحادية ، فقرر لهذه الجهات المذكورة وللمجلس رئاسة الاتحاد والمجلس الوزاري الاتحادي وللمجلس الأمة الاتحادي ، دون غيرها .

— وبالنسبة للدفع الفرعي أثناء نظر إحدى الدعاوى ، يجوز لكل ذي شأن من أطراف الخصومة ، أثناء نظر أى دعوى أمام أى محكمة من محاكم

الجمهوريات الأعضاء ، أن يدفع بعدم دستورية أى قانون اتحادى ، أو بعدم دستورية أى قانون من قوانين الجمهوريات الأعضاء ، إذا كان مبنى الدفع مخالفة هذا القانون للدستور الاتحادى .

فإذا رأت المحكمة أن الدفع جدى ، وأن الفصل فيه لازم للفصل فى الدعوى المنظورة أمامها ، قررت إحالة الدفع إلى المحكمة الدستورية الاتحادية للفصل فيه ، وأوقفت نظر الدعوى الموضوعية حتى يتم الفصل فى الدفع . ويجب أن يتضمن قرار الإحالة بيان النص المطعون فيه ، وأوجه مخالفته للدستور .

أما إذا رفضت الدفع فيكون ذلك بحكم مسبب .

(ثانياً) تختص المحكمة الدستورية الاتحادية كذلك بالفصل فى المنازعات ذات الطابع الدستورى أو القانونى التى تقوم بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، أو بين جمهورية وأخرى من أعضاء الاتحاد .

وترفع الدعوى فى هذه الحالات بناء على قرار من مجلس رئاسة الاتحاد أو المجلس الوزارى الاتحادى أو رئيس إحدى الجمهوريات الأعضاء أو مجلس الوزراء بها .

(ثالثاً) الطعون ضد القرارات الإدارية الاتحادية :

يجوز الطعن بالإلغاء فى القرارات الإدارية الاتحادية ، إذا كان مبنى الطعن عدم الاختصاص أو غيباً فى الشكل أو السبب أو مخالفة القانون أو الانحراف بالسلطة .

وتشكل الجمعية العمومية للمحكمة دائرة من ثلاثة أعضاء ، تختص بنظر الطعون بالإلغاء فى القرارات الإدارية الفردية ، ودعاوى التعويض الناشئة عنها .

ويكون رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية ، أو إعلان صاحب الشأن به. ويجوز لصاحب الشأن أن يتقدم من القرار خلال هذا الميعاد ، وفي هذه الحالة يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ البت في التظلم أو بعد مضي ستين يوماً على تقديمه. دون البت فيه ، وإذا رفض التظلم وجب أن يكون قرار الرفض مسيئاً . ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض الجهة المختصة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقانون .

ولا تقبل طلبات الإلغاء أو التعويض من الأشخاص الذين ليست لهم مصلحة شخصية مباشرة .

(وابعاً) تنازع الاختصاص :

تختص المحكمة الدستورية الاتحادية ، بالنسبة لتنازع الاختصاص ، بما يأتي :

(١) الفصل في تنازع الاختصاص بين المحكمة وبين الجهات القضائية في الجمهوريات الأعضاء .

وللمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بوقف نظر الدعوى أمام أى من الجهات القضائية المذكورة ، حتى يتم الفصل في موضوع الاختصاص .

(٢) الفصل فيما يثار من منازعات حول تنفيذ أحكام المحكمة ، ولو كان مبتهاها الادعاء بحدوث تعارض بين هذه الأحكام وبين الأحكام الصادرة من الجهات القضائية في الجمهوريات الأعضاء .

(٣) الفصل في التنازع الذي يثور بشأن تنفيذ أكثر من حكم نهائى صادر من جهات قضائية تابعة لأكثر من جمهورية من جمهوريات الاتحاد . ولرئيس المحكمة أن يأمر بوقف تنفيذ هذه الأحكام أو بعضها حتى تفصل المحكمة في النزاع .

(خامسا) الاختصاصات الاستشارية للمحكمة :

تختص المحكمة بإبداء الرأى الاستشارى فى المسائل الدستورية أو القانونية، بناء على طلب مجلس رئاسة الاتحاد أو المجلس الوزارى الاتحادى ، أو أحد الوزراء الاتحاديين ، أو إحدى الجمهوريات الأعضاء .

(سادسا) مراجعة صياغة المعاهدات والاتفاقيات :

تختص المحكمة الدستورية الاتحادية كذلك بمراجعة صياغة المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاص الاتحاد ، بناء على طلب مجلس رئاسة الاتحاد أو المجلس الوزارى الاتحادى .

وتقدم طلبات إبداء الرأى الاستشارى أو مراجعة صياغة المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاص الاتحاد ، إلى رئيس المحكمة متضمنة بيان المسألة المطلوب إبداء الرأى فيها أو مراجعتها . ويجوز أن ترفق بها مذكرة شارحة .

ويؤشر رئيس المحكمة على الطلب بإحالته إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداده للعرض على المحكمة . وللنفوض أن يتصل بالسلطات ذات الشأن لطلب الإيضاحات والبيانات اللازمة .

وتتخذ المحكمة فى هيئة جمعية عمومية لنظر الطلب ، وتبدى رأيا فيه بالأغلبية المطلقة لأعضائها . ويدعى رئيس هيئة مفوضى الدولة أو من يحل محله لحضور اجتماعاتها ، ولا يكون له صوت معدود فى المداولات . ويجوز للمحكمة أن تدعى على السلطات ذات الشأن لحضور مناقشتها .

رفع وتعريض الدعوى أو الطلب :

(١) ترفع الدعوى الدستورية ، وكذلك طلبات الفصل فى تنازع الاختصاص ، والطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية الاتحادية ، بعريضة

تودع قلم كتاب المحكمة . ويجب أن تكون موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها^(١).

وتتضمن العريضة فضلاً عن البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، موضوع الدعوى والأسباب التي بنيت عليها وبياناً بالمستندات المؤيدة لها . فإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الفصل في دستورية نص قانوني أو مدى مطابقة نص قانوني للدستور الاتحادي أو القوانين الاتحادية ، وجب أن تتضمن العريضة بيان النص المعلنون فيه وأوجه مخالفته للدستور الاتحادي أو القوانين الاتحادية .

وعلى المدعي أن يقدم مع العريضة مذكرة شارحة ، وأن يودع مع الأصول عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات .

(٢) يقيد قلم كتاب المحكمة الدعوى يوم إيداع عريضتها في السجل المد لذلك ، وعليه في اليوم التالي أن يتخذ لإجراءات إعلانها إلى ذوى الشأن ، عن طريق وزارة العدل في كل جمهورية من الجمهوريات الأعضاء ، وذلك في المواعيد وطبقاً للقواعد التي تنص عليها اللائحة الداخلية بالمحكمة .

ولإذا أحالت إحدى محاكم الجمهوريات الأعضاء إلى المحكمة مسألة دستورية للفصل فيها ، يقوم قلم كتاب المحكمة بإبلاغ ذوى الشأن ورئيس المجلس الوزاري الاتحادي بتاريخ الجلسة المعينة لتحضيرها أمام هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة . ويكون التبليغ بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

(٣) بعد تمام الإعلان أو التبليغ المشار إليه ، يقوم قلم كتاب المحكمة بعرض ملف الدعوى على رئيس هيئة مفوضي الدولة ، لتعيين المفوض المختص بتحضيرها .

(١) يقبل للمرافعة أمام المحكمة محامون مقبولون للمرافعة أمام محاكم الهيئات القضائية العليا في الجمهوريات الأعضاء .

وتتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتبنيها للفصل فيها ،
وللمفوض في سبيل ذلك تحديد المواعيد التي يراها لذوى الشأن لتقديم
مذكراتهم ومستنداتهم . وله كذلك الاتصال بجميع الجهات للحصول على
ما يكون لازماً من بيانات وأوراق (١) .

(٤) يودع المفوض بعد إتمام تحضير الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع
والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ، ويبدى رأيه فيها مسياً (٢) .

وتعرض هيئة مفوضى الدولة ملف الدعوى ، بعد إيداع التقرير ، على
رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها ، ويقوم قلم كتاب المحكمة
بتبليغ تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .
ويكون ميعاد الحضور خمسة عشر يوماً على الأقل .

ولرئيس المحكمة في حالة الضرورة أن يأمر بنقص الميعاد إلى سبعة أيام
بقرار غير قابل للطعن .

نظر الدعوى أو الطلب أمام المحكمة :

جلسات المحكمة الدستورية الاتحادية علنية . إلا إذا رأت غير ذلك
محافظته على النظام العام .

وتصدر أحكام المحكمة وقراراتها بحضور ستة أعضاء - وذلك فيما عدا
دوائر نظر الطعون بإلغاء القرارات الإدارية الاتحادية ، حيث تشكل الهيئة

(١) يقوم المفوض بضبط جلسات التحضير وإدارتها وفقاً لما تتمس عليه اللائحة الداخلية
للمحكمة .

ويموز للمفوض أن يحكم على المنسب في تأخير تهيئة الدعوى للفصل فيها بمرامة لا تجاوز
عشرة جنهات مصرية أو ما يعادلها بسلطات الجمهوريات الأعضاء . ويكون حكمه بالمرامة
نهائياً وغير قابل لأى طعن ، ومع ذلك يجوز له إعفاء الخصم منها إذا أبدى عنراً مقبولاً .

(٢) ويموز لقوى الشأن أن يطلبوا على تحرير القروض بقلم كتاب المحكمة ؛ ولهم أن
يطلبوا صورة منه بشير رسوم .

من ثلاثة أعضاء . وفيما عدا حالة إبداء الرأى الاستشارى أو مراجعة صياغة المعاهدات والاتفاقيات ، حيث تنعقد الجمعية العمومية لإبداء الرأى أو لنظرها (كما سبق أن أشرنا) . وفيما عدا هاتين الحالتين تنعقد المحكمة من ستة أعضاء ، ويرأس جلساتها رئيس المحكمة . ويكون صدور القرارات والأحكام بأغلبية الآراء ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويحكم فى الدعوى ويفصل فى الطلب بغير مرافعة ^(١) . ولا يجوز قبول أى أوراق أو مستندات أو مذكرات مما يتعين تقديمه قبل إحالة الدعوى أو الطلب إلى الجلسة ، إلا إذا أذنت المحكمة فى ذلك لضرورة تقدرها . ولا تسرى على الدعوى أو الطلب أمام المحكمة قواعد الحضور أو الشطب ، ولا يوصف حكمها بأنه حضورى أو غيابى .

الحكم فى الدعوى أو الطلب :

تصدر أحكام المحكمة وقراراتها باسم الشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية ، ويكون النطق بالأحكام والقرارات فى جلسة علنية . ويجب أن يحضر أعضاء المحكمة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم أو القرار ، فإذا قام بأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم أو القرار ^(٢) .

وتشتمل الأحكام والقرارات على الأسباب التى بنيت عليها ^(٣) . ويوقع

(١) ويمثل هيئة مفوضى الدولة أمام المحكمة رئيس الهيئة أو من يفيه عنه من المستشارين بها . ولرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوى الشأن أو إلى المفروض ما يراه لازما من الإيضاحات . وإذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية ، فلها سماع محامى الخصوم والنيابة العامة المختصة لأن كانت من ذوى الشأن ، ومفوضى الدولة .

(٢) وفى جميع الأحوال يجب أن توقع مسودة الحكم أو القرار المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن أعضاء المحكمة .

(٣) يجب أن يبين الحكم الصادر من المحكمة تاريخ إصداره ومكانه وأسماء أعضاء المحكمة الذين اشتركوا فيه وحضروا تلاوته وأسماء ذوى الشأن وأقاربهم وموطن كل منهم ، ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه . ويجب أن يبين القرار الصادر من المحكمة فى طلب إبداء الرأى الاستشارى تاريخ صدور القرار ومكانه وأسماء أعضاء المحكمة الذين اشتركوا فيه وحضروا تلاوته ، ثم تذكر بعد ذلك أسباب القرار ومنطوقه .

رئيس المحكمة وكأنها النسخة الأصلية للحكم المشتعلة على الأسباب والمنطوق،
وتحفظ في الملف .

وتنشر أحكام المحكمة الصادرة في الدعاوى الدستورية والدعاوى المتعلقة
بمطابقة قوانين الجمهوريات لدستور الاتحاد أو القوانين الاتحادية في الجريدة
الرسمية الاتحادية وبغير مصروفات .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي أو عدم مطابقة قانون
من قوانين الجمهوريات الأعضاء لدستور الاتحاد أو القوانين الاتحادية ،
عدم نفاذه بالنسبة للكافة من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم .

وإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي ، اعتبر النص غير
نافذ بالنسبة للكافة من تاريخ صدوره ، بما يترتب على ذلك من آثار .

ويبلغ حكم المحكمة الدستورية الاتحادية فور صدوره إلى وزير العدل
في كل من الجمهوريات الأعضاء ، لإجراء مقتضاه .

وأحكام المحكمة وقراراتها (فيما عدا الحالات التي تختص فيها بإبداء الرأي
الاستشاري في المسائل الدستورية والقانونية) واجبة النفاذ في جميع الجمهوريات
الأعضاء وغير قابلة لأي طعن .

المبحث الرابع

العلاقة بين سلطات الاتحاد

تقوم بين سلطات الاتحاد علاقات ، إذ تتعاون لتحقيق أهداف
الاتحاد . وعمل كل سلطة من السلطات الاتحادية يكمل عمل السلطة الأخرى ،
فضلا عن قيام نوع من الرقابة المتبادلة بينها :

(أولاً) فمن ناحية يجوز لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى الوزراء الاتحاديين . (المادة ٣٦/٥ من الدستور) .

(ثانياً) ومن ناحية أخرى تقوم علاقات متعددة بين مجلس رئاسة الاتحاد والوزراء وبين مجلس الأمة الاتحادي :

- فيعقد مجلس الأمة الاتحادي دوراته العادية وغير العادية بناء على دعوة من رئيس مجلس الاتحاد (المادة ٣٥) .

- والوزراء الاتحاديون حق حضور جلسات مجلس الأمة الاتحادي (المادة ٣٩) .

- ومجلس رئاسة الاتحاد اقترح القوانين ، ولا تنفذ القوانين إلا بعد التصديق عليها من مجلس رئاسة الاتحاد (المادة ٣٧ من دستور الاتحاد) .

- ومجلس الرئاسة أن يقرر حل مجلس الأمة الاتحادي ، على أن يتم تشكيل المجلس الجديد خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من صدور قرار الحل ،^(١) وإذا حل مجلس الأمة الاتحادي لسبب فلا يجوز حله لذات السبب مرة أخرى .

(ثالثاً) وبالنسبة للمحكمة الدستورية الاتحادية :

- تختص هذه المحكمة بالفصل في الطعون التي تقدم في دستورية القوانين الاتحادية ، التي يقررها مجلس الأمة الاتحادي ويصدق عليها مجلس الرئاسة .

- وتؤول الفصل في الطعون الموجهة ضد القرارات الإدارية الاتحادية ، التي تصدر عن سلطات الاتحاد التنفيذية

(١) وإذا لم يتم اجتماع المجلس الجديد في هذا الموعد لأي سبب ، اجتمع المجلس القديم تلقائياً لمّا أن تم دعوة المجلس الجديد للاجتماع .

المبحث الخامس

الجهة السياسية

نصت المادة ٦٢ من دستور الاتحاد على أن : « تكون بقرار إجماعي من مجلس رئاسة الاتحاد جهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسي في كل من الجمهوريات الأعضاء . وترتبط هذه الجهة بميثاق للعمل القوي في اتحاد الجمهوريات العربية ، من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب في جمهوريات الاتحاد ، وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها ، وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسي في الجمهوريات الأعضاء ، وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة . وإلى أن يتحقق ذلك تكون القيادة السياسية في الجمهورية هي وحدها المسئولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية » .

الفرع الثالث

مالية الاتحاد

الوارنة المستوية :

يتولى المجلس الوزاري الاتحادي إعداد مشروع الموازنة الاتحادية ورفعه إلى مجلس رئاسة الاتحاد للموافقة عليه وإحالته إلى مجلس الأمة الاتحادي ، وذلك قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، لمناقشته وإقراره بقانون اتحادي .

وتوضع الموازنة الاتحادية لسنة مالية تبدأ في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام . ويقضى دستور الاتحاد في المادة ٥٥ منه بأنه : « على الجمهوريات الأعضاء أن توحّد بداية ونهاية السنة المالية في كل منها بما يتفق وبداية السنة المالية للاتحاد » .

وتتضمن الموازنة الاتحادية كافة النفقات اللازمة لمؤسسات الاتحاد ومجالسه وهيئاته ولجانه الفنية ، كما تضم الموارد المخصصة لتغطية هذه النفقات ويحدد فيها مقدار المبالغ التي تسام بها كل من الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد ، على أساس مبالغ متساوية لتغطية نفقات الموازنة الاتحادية .

وتتكون الموازنة الاتحادية من جدولين ، أحدهما للنفقات والآخر للموارد . ويتم تبويب جدول نفقات الموازنة الاتحادية على أقسام وأبواب وبنود .

وتجرى مناقلات الاعتمادات بين الأقسام بقرار من رئيس مجلس الرئاسة بعد موافقة مجلس الأمة الاتحادى . وتجرى مناقلات الاعتمادات بين أبواب وبنود القسم الواحد بقرار من أمر الصرف .

الحساب الختامى :

يعرض الحساب الختامى على مجلس الأمة الاتحادى لمناقشته وإقراره .

مراقبة الحسابات الاتحادية :

تنص المادة ٥٧ من دستور الاتحاد على أن : « يعين بقانون اتحادى كيفية مراقبة الحسابات الاتحادية ومراجعتها » . وإلى أن يصدر هذا القانون ، يكلف جهاز الرقابة المالية في جمهورية مصر العربية بمراقبة حسابات الاتحاد وماليته ومراجعتها ، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في الجهاز المذكور .

الفصل الثالث

الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا

في الفترة من ٣١ يوليو إلى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ ، اجتمع السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ، في طبرق وبنغازي ، واشترك معهما في المباحثات وفدان من جمهورية مصر العربية ومن الجمهورية العربية الليبية . وفي ختام المباحثات ، صار إعلان تاريخي بإقامة وحدة شاملة بين مصر وليبيا ، تتم في أسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن . وهاك نص هذا الإعلان :

إعلان بنغازي

٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ م

إن ثورة الثالث والعشرين من يوليو وثورة الفاتح من سبتمبر تصدران عن نبع واحد وتسيران في طريق واحد وتتجهان إلى هدف واحد ، هو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة ، الذي تتمثل فيه تاريخياً وإنسانياً ونضالياً كل المعطيات التي تريدها الأمة العربية أساساً لمستقبل عزيز تتحقق فيه وبه آمالها . والشعب المصري والشعب الليبي تجمعهما عوامل وثيقة وصلات متعددة ، جغرافية واقتصادية وتاريخية وسياسية وفكرية ، تلقى عليها أزاء الأمة العربية مسئوليات والتزامات . وهذه المسئوليات ليست دوراً متميزاً للشعبين ، ولكنها التزام محدد لخدمة الأهداف القومية العليا مهما كانت العواقب . وتدعوها إلى بذل جهد عاجل مشترك لتحقيق آمال الأمة العربية في تحقيق وحدتها .

إن السير على هذا الطريق قد حدا بقيادة الثورتين إلى ضرورة التحمل
بأمانة العمل القوي الوجدوى ، ولتقوم الثورتان باجتهداهما المشترك ،
وباختيار طليعى لآفاق العمل الوجدوى ، فى ظروف تحقق لأول مرة مناخاً
ملائماً ، بما تعطيه من عمق وامتداد ، وبما تفرغه من آمال وتحديات .

وانطلاقاً من الأهداف والمبادئ التى نص عليها لإعلان بنغازى عن قيام
اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى إطار احترام دستور دولة الاتحاد ومسئوليات
وصلاحيات السلطات التى حددها ذلك الدستور ، واستمراً لهذه المباحثات
اجتمع السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والعقيد معمر
القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة فى طبرق وبنغازى فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣
جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ هجرية الموافق ٣١ يوليو إلى ٢ أغسطس
سنة ١٩٧٢ ميلادية ، واشترك فى المباحثات وفد من جمهورية مصر العربية
يتكون عن النحو التالى^(١) :

لذلك كله فإن قيادتى الثورتين قد انضقتا على إقامة الوحدة الكاملة بين

(١) السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والسيد الدكتور
عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء ، والسيد محمد حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون
الأمن القومى ، والسيد الدكتور محمد سراج غالب وزير الخارجية ، والسيد الدكتور محمد حسن
الزيات وزير الدولة لشئون الإعلام ، والسيد الدكتور زكى هاشم وزير السياحة ، والسيد
الدكتور محمد حافظ فاهم عضو اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى العربى ، والسيد محمد عثمان
اسماعيل مستشار السيد الرئيس لشئون مجلس الشعب ، والسيد أشرف سهوان سكرتير
الرئيس للمعلومات .

كما اشترك وفد من الجمهورية العربية الليبية يتكون عن النحو التالى : العقيد معمر القذافى
رئيس مجلس قيادة الثورة ، والرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس
الوزراء ، والقدم أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الأركان ، والرائد
عبد المنعم المهنى عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية ، والرائد محمد نجم عضو مجلس
قيادة الثورة ، والرائد عوض حمزة عضو مجلس قيادة الثورة ، والرائد مصطفى الخروفي عضو
مجلس قيادة الثورة ، والقيب محمد المقرئ عضو مجلس قيادة الثورة ، والقيب أحمد المصصى أمين
الرئيس للمعلومات .

جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية في أسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن ، و انتهت المباحثات إلى إصدار القرارات الآتية :

• أولاً : إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهوريتين ، ويصدر بتشكيلها قرار من الرئيسين^(١).

• ثانياً : تضع القيادة السياسية الموحدة في أسرع وقت مستطاع الأسس المقترحة للوحدة الكاملة بين الجمهوريتين ، وتشرف على تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيقها .

• ثالثاً : تنشئ القيادة السياسية الموحدة لجائنا مشتركة من الجمهوريتين لدراسة وضع الأنظمة التي على أساسها تقوم الوحدة بين الجمهوريتين في المجالات الآتية :

- (أ) الشئون الدستورية .
- (ب) التنظيمات السياسية .
- (ج) الدفاع والأمن القوي^(٢) .
- (د) النظم الاقتصادية .
- (هـ) التشريع والقضاء .
- (و) النظم الإدارية والمالية .
- (ز) التعليم والعلم والثقافة والإعلام .

(١) قرر الرئيسان محمد أنور السادات ومصر القذافي دعوة القيادة السياسية الموحدة المنصوص عليها في هذا البيان إلى اجتماعها الأول يوم ٢٥ رجب سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢م في مدينة طرابلس . ويتم في هذا الاجتماع تشكيل اللجان المنصوص عليها في الإعلان .

(٢) تقرر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أن عمل محل هذه اللجنة ثلاث لجان هي : لجنة الدفاع ، ولجنة الأمن ، ولجنة الشئون الخارجية .

• رابعاً : تقدم هذه اللجان تقارير بما تتمه من أعمالها أولاً بأول إلى القيادة السياسية الموحدة لتتخذ بشأنها مآثراً للتنفيذ .

• خامساً : تقوم القيادة السياسية الموحدة بإقرار وإعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة ، وذلك لعرضه على السلطات المختصة في كل من الجمهوريتين ، وطرحه للاستفتاء الشعبي .

• سادساً : تتم هذه الإجراءات في موعد أقصاه الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

والرئيسان ، وهما يملنان لشجيبهما وللأمة العربية هذه الخطوات ، يشعران في نفس الوقت أن الأمة العربية كلها تبدأ بها مرحلة حافلة بأسباب الأمل والرجاء .

والله الموفق ، ومنه الإلهام والعون ، ومنه القوة والساداد .

رئيس جمهورية مصر
العربية

محمد أنور السادات

رئيس مجلس قيادة الثورة
في الجمهورية العربية السورية

معمر القذافي

حقوق الملكية والعمل وممارسة الحرف

لمواطني مصر وليبيا في كلا البلدين

وافق الرئيسان معمر القذافي ومحمد أنور السادات (في ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢) على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار التشريعات التي تكفل مايلي :

أولاً : لايعتبر مواطنو الجمهورية العربية الليبية في جمهورية مصر العربية أو مواطنو جمهورية مصر العربية في الجمهورية العربية الليبية أجناب ، فيما يتعلق بتطبيق التشريعات الخاصة بملكية العقار والمنقول في البلدين .

ثانياً : لايعتبر مواطنو الجمهورية العربية الليبية في جمهورية مصر العربية ولا مواطنو جمهورية مصر العربية في الجمهورية العربية الليبية أجناب ، فيما يتعلق بحق العمل وممارسة المهن .

تشكيل القيادة السياسية الموحدة ولجان الوحدة واختصاصاتها

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات والرئيس معمر القذافي بطرابلس ،
في الفترة من ٧ إلى ١٠ شعبان ١٣٩٢ هـ الموافق ١٥ إلى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ .
وحضر الاجتماع مع الرئيسين (١) ...

وتم في هذه الاجتماعات بحث وإقرار تشكيل القيادة السياسية الموحدة
من الرئيسين أنور السادات ومعمر القذافي ، كما تم بحث وإقرار وتشكيل
اللجان المشتركة التي نص إعلان الوحدة في بنغازي . وفي هذا الجانب تقرر
أن تحل محل لجنة الدفاع والأمن القومي ثلاث لجان هي :

(١) وحضر الاجتماع مع الرئيسين من الجانب المصري السادة :

الدكتور عزيز صدقي رئيس مجلس الوزراء ، محمد عبد الله مرزبان نائب رئيس مجلس
الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، حافظ اسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي ،
الدكتور عبد المنعم جازي وزير الخزانة ، عبد المنعم حمادة وزير الدولة لشئون مجلس
الوزراء ، الدكتور محمد حافظ غانم عضو الأمانة للاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وأمين
الشئون الاقتصادية ، أشرف ممدوح سكرتير الرئيس للمعلومات ، السفير جمال شعير رئيس
مكتب العلاقات في ليبيا .

وحضر من الجانب الليبي السادة :

الأخ المقدم أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الأركان ، الأخ الرائد
عبد المنعم الهوني عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية ، الأخ الرائد محمد نجم عضو
مجلس قيادة الثورة ، الأخ الرائد عوض حزة عضو مجلس قيادة الثورة ، الأخ الرائد بشير
هوادى عضو مجلس قيادة الثورة وأمين عام الاتحاد ، الأخ مختار الجروى عضو مجلس قيادة
الثورة ، الأخ الرائد الخويلدي المنبدي عضو مجلس قيادة الثورة ، الأخ الرائد مصطفى
الخروفي عضو مجلس قيادة الثورة ، الأخ القتيب عمر الهبيعي عضو مجلس قيادة الثورة ،
الأخ القتيب أحمد القصير أمين الرئيس للمعلومات ، الأخ منصور الكنتيا وزير الخارجية ،
الأخ محمود الزروق وزير الخزانة ، الأخ أبو بكر العريف وزير الاقتصاد .

لجنة الدفاع ، ولجنة الأمن ، ولجنة الشؤون الخارجية .

كذلك بحثت في هذه الاجتماعات الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الجديدة ، حيث نوقشت مذكرات مقدمة في هذا الشأن من الجانبين . وتم الاتفاق على بعض النقاط الرئيسية ، وأهمها :

١ - أن تكون عاصمة الدولة الجديدة في مصر .

٢ - أن يكون نظام الحكم في الدولة هو النظام الجمهوري ديمقراطيا (الشورى) الذي يقوم على أساس أن السيادة للشعب ينتخب حكامه ويكونون مسئولين أمامه ، وفقا لأصول نظم التمثيل النيابي .

٣ - أن يكون للدولة رئيس للجمهورية يتم اختياره عن طريق الاستفتاء الحر المباشر . كما تقوم في الدولة الجديدة حكومة واحدة تمارس اختصاصاتها على كل إقليم الدولة .

ونظرا لأن الدولة الجديدة شاسعة المساحة ، تتباين ظروف بعض محافظاتنا في النواحي الاجتماعية والبشرية والجغرافية والاقتصادية ، لذلك فقد رؤى ضرورة التوسع في منح هذه المحافظات سلطات وصلاحيات قوية تلي - في إطار وحدة الدولة ومقوماتها الأساسية - المقتضيات والحاجيات المحلية المتباينة .

٤ - أن تكون في الدولة الجديدة سلطة قضائية واحدة وتنظيم سياسي واحد ، يمثل تحالف قوى الشعب العامل .

٥ - باب الانضمام إلى الدولة الجديدة مفتوح أمام أية دولة عربية ، تؤمن بأهداف الدولة الجديدة ، وتقبل أحكام دستورها .

هذا وقد اتفق على أن تحقيق النتائج التي تترتب على قيام الدولة الجديدة لا يتم بالضرورة دفعة واحدة ، بل إن الواقع يستلزم أن تنفذ على مراحل زمنية ، وطبقا لأولويات ترضها طبيعة الموضوعات ذاتها . ومهمة اللجان

المنحصصة التي تشكلها القيادة السياسية الموحدة هي بحث وسائل تحقيق هذه
الأهداف ، وتوقيت مراحل التنفيذ التي تكفل تحقيقها على أسس راسخة
وطيدة من الواقع ومن القانون .

طرابلس في ١٠ شعبان ١٣٩٢ هـ .

الموافق ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ م .

قرار تشكيل القيادة السياسية الموحدة

تنفيذاً لما نص عليه الإعلان بشأن الوحدة بين جمهورية مصر العربية الصادر
في بنغازي يوم ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢ هجرية الموافق ٢ أغسطس ١٩٧٢ ميلادية
بشأن قيادة سياسية موحدة ، قرر :

مادة ١ : تشكل القيادة السياسية الموحدة من :

١ — الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية .

٢ — العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية
العربية الليبية

مادة ٢ : تقوم هذه القيادة بالاختصاصات المنصوص عليها في الإعلان
المشار إليه .

رئيس جمهورية مصر العربية رئيس مجلس قيادة الثورة

الجمهورية العربية الليبية

عقيد معمر القذافي

محمد أنور السادات

طرابلس في ١٠ شعبان ١٣٩٢ هجرية

١٨ سبتمبر ١٩٧٢ ميلادية

قرار تشكيل اللجان المتخصصة :

قرار رقم ١ بشأن اللجان المشتركة لدراسة ووضع الأنظمة التي على أساسها
تقوم الوحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية :

تحقيقاً للمبادئ والقرارات التي نص عليها إعلان الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ، الصادر في بنغازي يوم ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢ هجرية الموافق ٢ أغسطس ١٩٧٢ ميلادية .

قررت القيادة السياسية الموحدة ما يلي :

مادة ١ : تشكل اللجان المشتركة المنصوص عليها في إعلان الوحدة على الوجه المبين فيما بعد . ويكون ثلث أعضاء كل لجنة متفرعين للعمل بها (١) .

مادة ٢ : تتولى هذه اللجان الاختصاصات التالية :

• أولاً — لجنة الشؤون الدستورية .

وتختص بما يلي :

(١) إعداد دراسات مقارنة عن النظم الدستورية للدول المختلفة وتقديمها للقيادة السياسية الموحدة .

(٢) إعداد مسودة مشروع دستور الوحدة الشاملة ، على ضوء المبادئ التي تصفها القيادة السياسية الموحدة .

(٣) بحث ما تمليه إليها القيادة السياسية الموحدة من موضوعات في مجال عمل اللجنة .

• ثانياً — لجنة التنظيمات السياسية .

وتختص بدراسة أسس توحيد المجالات التالية :

(١) الخط الفكري والسياسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

(٢) دمج تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من ليبيا ومصر .

(٣) دمج أنشطة وتنظيمات الشباب في البلدين .

(٤) دمج التنظيمات المعاونة كالتقانات والاتحادات التعاونية والمالية .

• ثالثاً — لجنة الدفاع :

وتختص بدراسة أسس الوحدة العسكرية ، وبحث الإجراءات اللازمة لتوحيد التنظيم والتسلح والتدريب والمصطلحات والقوانين والتقاليد العسكرية .

(١) صدر في نفس اليوم القرار رقم ٣ بتشكيل هذه اللجان .

• رابعا — لجنة الأمن .

وتختص بما يلي :

(١) بحث مسئولية الأمن الداخلى فى ظل الدولة الجديدة وكيفية القيام بها .

(٢) دراسة ووضع الأنظمة والاسس التى تكفى توحيد أجهزة الأمن القومى للدولتين على أسس موحدة فى مختلف المجالات .

• خامسا — لجنة الشؤون الخارجية :

وتختص فيما يلى :

(١) دراسة توحيد الأنظمة الخاصة بالتبئيل الخارجى — الدبلوماسى والتفصل والفنى .

(٢) دراسة الاسس التى يبنى عليها تكوين تمثيل موحد للدولة الجديدة فى الميادين المشار إليها .

(٣) بحث نتائج قيام الوحدة من جهة ارتباطات كل من البلدين بالمؤسسات الدولية والإقليمية الرسمية والشعبية ، وكذلك من جهة العلاقات الثنائية من كل من دولتى الوحدة والدول الأخرى .

• سادسا — لجنة النظم الاقتصادية .

وتختص بدراسة أسس توحيد المجالات الآتية :

(١) المصارف والائتمان ، وذلك فيما يتعلق بالمصرف المركزى والجهاز المصرفى ، وكذلك العملة النقدية للدولة .

(٢) النقد الأجنبى ، وخاصة فيما يتعلق بالعملات المالية مع الخارج والاستثمار العربى — الأجنبى .

(٣) تأمين الادخار ، سواء التأمين الإجبارى أو التأمين الاختيارى وشركات التأمين والادخار .

(٤) التجارة الخارجية ، وتشمل التصدير والاستيراد ، والاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية ، والشئون البحرية .

(٥) التجارة الداخلى ، وتشمل السجل التجارى والغرف التجارية

والتقنين والتوزيع والتخزين وحقوق الملكية التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والاستهلاكية .

(٦) خطة التنمية الاقتصادية ، بالنسبة للإنتاج الصناعي والزراعي والمشروعات الاستثمارية .

● سابغاً - لجنة التشريع والقضاء :

وتختص بما يلي :

(١) دراسة وإعداد مجموعة التشريعات الأساسية ، وتضم القانون المدني والقانون التجاري والبحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والتشريع للأحوال الشخصية .

(٢) دراسة وإعداد مجموعة التشريعات الخاصة بالتنظيم القضائى ، وتشمل قانون المحكمة العليا وقانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة وغيرها من القوانين المنظمة لشئون القضاء ، سواء فى ذلك القضاء العادى أو الإدارى أو الدستورى .

(٣) مراجعة التشريعات النوعية التى تتولى إعدادها من الناحية الموضوعية اللجان الأخرى ، مثل تشريعات العمل والجمارك وغيرها ، وذلك لضبط صياغتها من الناحية القانونية والتنسيق بين أحكامها وضمان عدم قيام التعارض بينها وبين التشريعات الأساسية .

● ثامناً - لجنة النظم الإدارية والمالية :

وتختص بدراسة أسس التوحيد فى المجالات التالية :

(١) الموازنة والحسابات والتمويل ، وتشمل الموازنة العامة للدولة ونظم الحسابات والحسابات الختامية والنظم المالية والتقنين والخزانة العامة وسك النقود .

(٢) الموارد العامة ، وتشمل نظم الضرائب بأنواعها ونظم الجمارك والإنتاج والموارد الأخرى .

(٣) التأمينات ، وتشمل التأمين والمعاشات الحكومية والتأمينات الاجتماعية .

(٤) النظم الإدارية ، وتشمل التنظيم الإدارى للدولة والتدريب الإدارى وشتون التوظف والعاملين والخدمات الحكومية .

• تاسماً — لجنة التعليم والعلوم .

وتختص بدراسة أسس توحيد المجالات التالية :

- (١) أنظمة التعليم العام والتعليم الجامعى والقوانين واللوائح التى تحكمها .
- (٢) البرامج التعليمية فى كل قطاع من قطاعات التعليم العالى .
- (٣) المراكز والهيئات المسئولة عن البحث العلمى .
- (٤) أجهزة الإعلام والثقافة .
- (٥) اتحاد الإذاعة المرئية والمسموعة .
- (٦) تخطيط الاستعلامات .
- (٧) تخطيط المسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية .
- (٨) أكاديمية الفنون .

مادة ٣ : يجوز لهذه اللجان تشكيل لجان فرعية من بين أعضائها ، ويجوز لها أن تستعين بما ترام من الخبراء .

عقيد مصر القذافي
رئيس مجلس قيادة الثورة
فى الجمهورية العربية الليبية

محمد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية

طرابلس فى ١٠ شباط ١٣٩٢ هـ
١٨ سبتمبر ١٩٧٢ م

نصوص

دستور اتحاد الجمهوريات العربية

إن الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ، إيماناً منه بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وأن الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربي الواحد ، وأن القومية العربية هي دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام ، وأنها طريق العرب إلى الوحدة الشاملة وبناء نظام ديمقراطي واشتراكي ، يحمى حقوق المواطن ، ويصون حرياته الأساسية ، ويدعم سيادة القانون .

واستجابة منه لنداء الوحدة العربية التي تحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي ، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية ، والزعات الإقليمية ، والحركات الانفصالية ، وأكدتها الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال وإهدار حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية .

و ثقة منه بأن جميع الإنجازات التي حققها ، ويمكن أن يحققها أى قطر في واقع التجربة ، تظل قاصرة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للنشوء والانتكاس ، ما لم تعززها وتضمنها الوحدة العربية .

وانطلاقاً من موقع الصمود العربي في معركته الحاسمة لتحرير الأرض العربية المحتلة ، وما يفرضه من تجميع للطاقات العربية من أجل مجابهة التحدي لوجود الأمة العربية .

وإيماناً بدور الأمة العربية الحضارى في قهر التخلف والتبعية ، ومساهمة إيجابية منها في دفع عجلة التقدم الإنسانى ، وصيانة السلام والأمن الدوليين ، وإرساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون .

وتنفيذاً للأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الصادرة في بنغازي

بتاريخ ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٧١ ميلادية .

فقد أقر بعد التوكل على الله قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية على أساس المبادئ والأحكام الآتية :

الباب الأول : القواعد الأساسية لانحدار الجمهوريات العربية :

مادة ١ - أقام الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ، على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق ، دولة اتحادية تسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .

مادة ٢ - السيادة في الاتحاد للشعب ، وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها باسمه ، على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ٣ - الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية .

مادة ٤ - نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي واشتراكي .

مادة ٥ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الاتحاد .

مادة ٦ - تؤكد دولة الاتحاد على القيم الروحية ، وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع .

مادة ٧ - لاتحاد الجمهوريات علم واحد ، وشعار واحد ، ولشيد واحد . ويصدر قانون اتحادى بتنظيم هذه الأمور .

مادة ٨ - للاتحاد عاصمة واحدة تحدد بقانون .

مادة ٩ - قبل في عضوية الاتحاد ، بقرار إجماعى من مجلس الرئاسة ، الجمهوريات العربية التي تؤمن بالوحدة العربية ، وتناضل من أجل تحقيق المجتمع العربى الاشتراكي الموحد ، وترضى بالعمل بالأحكام المقررة في هذا الدستور .

مادة ١٠ - إلى أن يتم صدور قانون اتحادى ينظم شئون الجنسية الموحدة للاتحاد ، تنولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشئون المتعلقة بجنسية مواطنيها ، في نطاق الأساس العامة التي يصدر بها قانون اتحادى .

مادة ١١ - تلزم كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد بالألا يتعارض دستورهما مع أحكام هذا الدستور .

مادة ١٢ - تكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها كحد أدنى المبادئ والحقوق التالية :

• المواطنون أمام القانون والقضاء متساوون ، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

• لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي .

• عدم جواز القبض على المواطنين إلا في حدود القانون .

• حرية التناضح وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام جهات القضاء .

• حرية التنقل واختيار محل الإقامة .

• حظر الإبعاد عن الوطن .

• حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية .

• حرية البحث العلمي .

• حرية الرأي والصحافة والفن .

• حرية الاجتماع .

• سرية المراسلات .

• حق المواطنين في اختيار حكاهم ومحاسبتهم .

• حرمة الملكية الخاصة في حدود القانون بما لا يتعارض مع حق المجتمع في الملكية العامة والتعاونية .

• حق العمل .

• حق التعليم .

• الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية .

- الحق في الرعاية الصحية .
 - حماية الطفولة والأمومة والأمرأة .
 - تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف المجالات .
- مادة ١٣ - حق الانتقال والعمل مكفول لمواطني الاتحاد بين جمهورياته وينظم قانون الاتحاد كيفية ممارسة هذا الحق .

الباب الثاني : اختصاصات الاتحاد ومؤسساته وماليته .

الفصل الأول : اختصاصات الاتحاد :

مادة ١٤ - يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات الآتية :

أولاً : في المجال الخارجي :

- (أ) وضع أسس السياسة الخارجية ، والعمل على توحيد السياسات التي تتبعها الجمهوريات في علاقاتها الدولية .
- (ب) مسائل السلم والحرب ، وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع .
- (ج) التنسيق بين الجمهوريات الأعضاء في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية .
- (د) إبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في الأمور الداخلة في اختصاص الاتحاد .

ثانياً : في مجال الدفاع :

- (أ) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية .
- (ب) قيام قيادة عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات .
- (ج) تحريك القوات بين الجمهوريات ، بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .
- (د) التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء .

ثالثاً - في مجال الأمن القومي :

حماية الأمن القومي ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد وفقاً لما يقرره مجلس الرئاسة .

رابعاً - في مجال الاقتصاد :

(أ) وضع خطط التنمية العامة المشتركة ، على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين اقتصاديات الجمهوريات الأعضاء . وتلتزم هذه الجمهوريات بأن تراعى في وضع الخطط الوطنية مقتضيات تنفيذ الخطط العامة .

(ب) تنظيم انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الجمهوريات الأعضاء ، وتنظيم إقامة واستخدام مواطني إحدى الجمهوريات الأعضاء في جمهورية أخرى عضو في الاتحاد .

(ج) العمل على توحيد النظم والسياسات الاقتصادية والمالية في الجمهوريات الأعضاء ، وتقديم الخدمات الإحصائية والمحاسبية التي تخدم مجموع هذه الجمهوريات .

(د) التنسيق بين اقتصاد الاتحاد واقتصاد الدول العربية الأخرى ، بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي . وذلك وفقاً لوسائل التنظيم التي يقررها مجلس الرئاسة .

(هـ) العمل على توحيد السياسات الاقتصادية للجمهوريات الأعضاء في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية .

(و) إنشاء المرافق ذات النفع المشترك للجمهوريات الأعضاء ، والمشروعات المشتركة بينها ، والإشراف عليها .

(ز) إنشاء المؤسسات الاقتصادية والاتحادية ، والإشراف عليها .

خامساً - في مجال التربية والتعليم والثالثة :

(أ) وضع سياسة تعليمية وتربوية وثقافية تستهدف بناء جيل قومي عربي اشتراكاً ومؤمن .

(ب) وضع سياسة موحدة للبحث العلمى تكفل ملاحقة التطور العلمى والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمى فى الجمهوريات الأعضاء .
(ج) وضع مجال سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد .

سادسا - فى مجال تيسيق التشريعات وتوحيدها :
تتولى السلطات الاتحادية التنسيق بين التشريعات والأنظمة فى الجمهوريات الأعضاء وتعمل على توحيدها .

الفصل الثانى : مؤسسات الاتحاد .
الفرع الأول : السلطة التنفيذية للاتحاد .
أولا - مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ١٥ - يتكون مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الأعضاء ، وهو السلطة العليا فى ممارسة الاختصاصات المقررة للاتحاد فى هذا الدستور .
مادة ١٦ - ينتخب مجلس الرئاسة رئيساً له من بين أعضائه ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . ويضع المجلس لائحة داخلية تنظم عمله .
مادة ١٧ - يؤدى كل من أعضاء مجلس الرئاسة أمام مجلس الأمة الاتحادى اليمين التالية .

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ بخلص على اتحاد الجمهوريات العربية ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أفاضل خدمة مصالح الشعب وتحقيق أهداف الأمة العربية » .

مادة ١٨ - تصدر قرارات مجلس الرئاسة بالأغلبية فيما عدا الحالات الآتية :

(أ) المسائل التى يشترط فيها الدستور والأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الإجماع .

(ب) المسائل الهامة الأخرى التى يرى أحد أعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الإجماع فيها ، وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا الدستور .

مادة ١٩ - إذا حدث ما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة الاتحادى أو فى

قشرة حله ، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لاحتتمل التأخير ، جاز لمجلس رئاسة الاتحاد أن يصدر في شأنها بالإجماع قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة الاتحادى لإقرارها في أول دور انعقاده . فإذا لم تعرض على المجلس زال ما لها من أثر من تاريخ انعقاد المجلس . أما إذا عرضت ورفضها المجلس فيزول ما كان لها من أثر من تاريخ الرفض .

مادة ٣٠ — يصدر مجلس رئاسة الاتحاد اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية وتنظيم المؤسسات والمرافق التي يشرف عليها الاتحاد .

مادة ٣١ — لا تنفذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد إلا بعد نشرها في الجريدة الرسمية الاتحادية ، ما لم ينص على غير ذلك في صلب القرار .

مادة ٣٢ — يتعقد مجلس رئاسة الاتحاد في عاصمة الاتحاد . ويجوز بقرار منه عقده في أى مكان آخر داخل الاتحاد .

ثانيا — المجلس الوزارى الاتحادى :

مادة ٣٣ — يعين مجلس رئاسة الاتحاد عددا من الوزراء ، يكون منهم مجلس وزارى اتحادى برئاسة رئيس يعينه مجلس الرئاسة . ويحدد مجلس الرئاسة اختصاصات كل وزير اتحادى . ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير الاتحادى وبين أى منصب عام أو وظيفة عمومية في إحدى الجمهوريات ، إلا في حالات استثنائية يوافق عليها مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ٣٤ — الوزراء الاتحاديون مسئولون أمام مجلس الرئاسة في ممارسة مهامهم ، ويؤدون أمامه اليمين المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا الدستور .

مادة ٣٥ — يعقد المجلس الوزارى الاتحادى اجتماعات دورية وطارئة للنظر في الشؤون تنفيذية للاتحاد . وتنسيق أعمال الوزراء الاتحاديين . ويمارس

المجلس والوزراء المسائل التالية على وجه الخصوص :

(ا) إعداد مشروعات القوانين والقرارات الاتحادية .

(ب) إعداد الدراسات التي يقتضيها تحقيق المهام المنوطة بالاتحاد .

(ج) الاتصال بالوزراء المختصين في الجمهوريات الأعضاء . لممارسة اختصاصات الاتحاد ، وفقاً للقواعد التي يقرها مجلس الرئاسة .

(د) متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية ، وإعداد تقارير دورية لرفها لمجلس الرئاسة .

(هـ) إعداد مشروع موازنة الاتحاد .

مادة ٢٦ — يضع مجلس الرئاسة بقرار منه نظام عمل المجلس الوزاري الاتحادي .

ثالثاً — المجالس والهيئات المتخصصة واللجان الفنية :

مادة ٢٧ — ينشئ مجلس الرئاسة مجالس اتحادية للشئون التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية ولشئون الأمن القوى والسياسة الخارجية والتربية والتعليم والثقافة والبحث العلمي والإعلام . وأية مجالس أو هيئات متخصصة أو لجان فنية أخرى يراها لازمة لتحقيق أهداف الاتحاد . ويتحدد تشكيل واختصاصات تلك المجالس والهيئات واللجان وعلاقاتها بالوزراء الاتحاديين بموجب قرارات تصدر عن مجلس الرئاسة .

رابعاً : الموظفون الاتحاديون :

مادة ٢٨ — يصدر قانون اتحادى بنظام الموظفين الاتحاديين يبين شروط توظيفهم وواجباتهم والمزايا المادية والمعنوية المقررة لهم وما يكفل لهم الاستقلال في أداء أعمالهم .

الفرع الثاني : السلطة التشريعية :

مادة ٢٩ — يتكون مجلس الأمة الاتحادي من ٢٠ عضواً عن كل جمهورية ، ينتخبهم مجلس الشعب فيها من بين أعضائه . وتكون مدة مجلس الأمة الاتحادي أربع سنوات . ويؤدي عضو مجلس الأمة الاتحادي أمام المجلس الهين المنصوص

عليها في المادة ١٧ من هذا الدستور . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمانة الاتحادى وعضوية مجلس الشعب . وفى حالة غياب مجلس الشعب فى إحدى الجمهوريات ، وإلى أن يتكون ذلك المجلس ، فإن القيادة السياسية تضع قواعد اختيار ممثلى جمهوريتها فى مجلس الأمانة الاتحادى .

مادة ٣٠ - ينتخب مجلس الأمانة الاتحادى رئيساً له من بين أعضائه .

مادة ٣١ - يعقد مجلس الأمانة الاتحادى دورتين فى العام ، وذلك بناء على دعوة من رئيس مجلس رئاسة الاتحاد وتحدد اللائحة الداخلية مدة كل دورة ، وموعده انعقادها . ويجوز دعوة المجلس فى دورة انعقاد غير مادية ، إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، بناء على طلب من مجلس رئاسة الاتحاد أو ثلث أعضاء المجلس .

مادة ٣٢ - يعقد مجلس الأمانة الاتحادى اجتماعاته فى المكان المحدد له فى عاصمة الاتحاد ، ويجوز بعد موافقة مجلس رئاسة الاتحاد أن يعقد المجلس اجتماعاته فى أى مكان آخر داخل الاتحاد .

مادة ٣٣ - لا يصبح انعقاد مجلس الأمانة الاتحادى إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل .

مادة ٣٤ - تصدر قرارات مجلس الأمانة الاتحادى بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائه ، إلا إذا اشترط الدستور خلاف ذلك .

مادة ٣٥ - لمجلس رئاسة الاتحاد ، ولأعضاء مجلس الأمانة الاتحادى ، حق اقتراح القوانين .

مادة ٣٦ - يدخل فى اختصاص مجلس الأمانة الاتحادى ما يلى :

(أ) مناقشة وإقرار القوانين الاتحادية .

(ب) مناقشة وإقرار موازنة الاتحاد .

(ج) مناقشة وإقرار المعاهدات والاتفاقات التى يبرمها الاتحاد ، والتى

يشترط هذا الدستور إقرارها من المجلس .

(د) مناقشة السياسة العامة لدولة الاتحاد ، واقتراح كل ما من شأنه تدعيم

الاتحاد وتحقيق أهدافه .

(هـ) توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى الوزراء الاتحاديين .

مادة ٣٧ — تنفذ القوانين بعد التصديق عليها من مجلس رئاسة الاتحاد بالإجماع ، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية للاتحاد ، إلا إذا نص على خلاف ذلك في صلب القانون . وللقوانين الاتحادية الأولوية على قوانين الجمهوريات فيما يتعلق باختصاص الاتحاد .

مادة ٣٨ — تقوم السلطات المختصة في الجمهوريات بتنفيذ القوانين الاتحادية في إقليم كل منها ، وللمجلس رئاسة الاتحاد أن يعين الموظفين اللازمين لمراقبة سلامة تنفيذ القوانين الاتحادية في الجمهوريات الأعضاء ، وتقديم تقارير دورية إلى كل من مجلس رئاسة الاتحاد ومجلس الأمة الاتحادي .

مادة ٣٩ — جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب مجلس الرئاسة أو ثلث أعضائه ، وللوزراء الاتحاديين حق حضور جلسات المجلس .

مادة ٤٠ — يصدر مجلس الأمة الاتحادي لائحته الداخلية .

مادة ٤١ — يتولى رئيس مجلس الأمة حفظ النظام والأمن داخل المجلس .

مادة ٤٢ — لا يسأل أعضاء مجلس الأمة الاتحادي عما يبدونه من آراء داخل المجلس ، ولا يجوز القبض عليهم ، في غير حالة التلبس ، إلا بإذن من المجلس .

مادة ٤٣ — يصدر قانون اتحادى فى بيان المزايا المادية والمعنوية التي يتمتع بها أعضاء مجلس الأمة الاتحادي ، ولا يجوز لعضو المجلس أن يشغل منصباً عاماً أو وظيفة عمومية في إحدى الجمهوريات الأعضاء أو في الحكومة الاتحادية أو أن يحصل على أى ميزة غير منصوص عليها في القانون الاتحادي المشار إليه .

مادة ٤٤ — تعود لعضو مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه إذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادي لأي سبب كان ، وفقاً للقواعد التي ينظمها دستور الجمهورية . وإذا فقد أحد أعضاء مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه بجل المجلس أو انتهاء مدته ، يستمر العضو في ممارسة عمله في مجلس الأمة الاتحادي حتى يتم انتخاب بديل عنه .

مادة ٤٥ — مجلس الرئاسة أن يقرر حل مجلس الأمة الاتحادى ، على أن يتم تشكيل المجلس الجديد خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من صدور قرار الحل .
ولإذا لم يتم اجتماع المجلس الجديد فى هذا الموعد لآى سبب ، اجتمع المجلس القديم تلقائيا ، إلى أن تتم دعوة المجلس الجديد للاجتماع .

وإذا حل مجلس الأمة للاتحادى بسبب فلا يجوز حله لذات السبب مرة أخرى .

الفرع الثالث : السلطة القضائية للاتحاد :

مادة ٤٦ — يشكل مجلس رئاسة الاتحاد محكمة دستورية من عضوين عن كل جمهورية ، ويعين المجلس رئيسا للمحكمة من بين أعضائها ، ويكون له صوت مرجح عند تساوى الأصوات . وللمجلس رئاسة الاتحاد أن يعين بالمحكمة أعضاء آخرين إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، بشرط مراعاة مبدأ التساوى بين الجمهوريات وتكون مدة العضوية بالمحكمة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٤٧ — يقسم أعضاء المحكمة اليين التالية :

القسم بالله العظيم أن احترام الدستور والقانون وإن احكم بالعدل :

مادة ٤٨ — تختص المحكمة الدستورية الاتحادية بالأمور الآتية :

- الفصل فى الطعون التى تقدم فى دستورية القوانين الاتحادية .
- الفصل فى مدى مطابقة قوانين الجمهوريات لدستور الاتحاد وقوانينه .
- الفصل فى المنازعات ذات الطابع القانونى التى تقوم بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، أو فيما بين جمهورية وأخرى عضوة فى الاتحاد .
- الفصل فى الطعون الموجهة ضد القرارات الإدارية الاتحادية .
- إبداء الرأى الاستشارى فى أى مسألة دستورية أو قانونية تطلب من مجلس رئاسة الاتحاد أو الوزراء الاتحاديين أو إحدى الجمهوريات الأعضاء .
- أية اختصاصات أخرى يصدر بها قانون اتحادى .

مادة ٤٩ — تصدر المحكمة الدستورية قراراتها بالأغلبية وبإسم الشعب .

مادة ٥٠ — قرارات المحكمة الدستورية واجبة التنفيذ فى جميع أراضى الجمهوريات الأعضاء فى الاتحاد .

مادة ٥١ — تعقد المحكمة الدستورية جلساتها في عاصمة الاتحاد . ويجوز لها أن تعقد جلساتها في أى مكان آخر داخل الاتحاد .

مادة ٥٢ — يصدر قانون اتحادى ببيان مهام المحكمة وإجراءاتها، والشروط التى يجب توافرها فيمن يعين عضوا فيها ، والحصانات والمزايا المادية والمنوية التى يتمتع بها أعضاء المحكمة والعاملون بها .

الفصل الثالث - مالية الاتحاد :

مادة ٥٣ — يعد مجلس رئاسة الاتحاد مشروع موازنة الاتحاد ويحيله إلى مجلس الأمة الاتحادى لمناقشته وإقراره بقانون اتحادى .

مادة ٥٤ — تبين الموازنة السنوية للاتحاد المبالغ التى تساهم بها كل من الجمهوريات الأعضاء في نفقات الاتحاد ، على أساس حصص ذات قيمة متساوية . وتنظم الموارد الأخرى للاتحاد بقانون اتحادى .

مادة ٥٥ — يصدر قانون اتحادى ببيان تاريخ بدء وانتهاء السنة المالية للاتحاد وطريقة إعداد الموازنة الاتحادية . وعلى الجمهوريات الأعضاء أن توحّد بداية ونهاية السنة المالية في كل منها بما يتفق وبداية ونهاية السنة المالية للاتحاد .

مادة ٥٦ — يعرض الحساب الختامى على مجلس الأمة الاتحادى لمناقشته وإقراره .

مادة ٥٧ — يعين بقانون اتحادى كيفية مراقبة الحسابات الاتحادية ومراجعتها .

الباب الثالث : أحكام عامة :

مادة ٥٨ — تختص الجمهوريات الأعضاء بكل مالا يدخل في اختصاص الاتحاد وفقا لأحكام هذا الدستور ، ولكل جمهورية من الجمهوريات الأعضاء أن تعهد إلى سلطات الاتحاد بمهمة أى من اختصاصاتها على أن يقرر ذلك مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ٥٩ — يعقد مجلس الرئاسة ، باسم الاتحاد ، المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد ويبلغها إلى مجلس الأمة للاتحاد مشفوعة بالبيان المناسب . وتكون هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية نافذة في الجمهوريات الأعضاء بعد التصديق عليها من مجلس الرئاسة وشرها وفقا للأوضاع

المقررة في هذا الدستور . غير أن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تمس السيادة أو يترتب عليها تعديل في أحكام القوانين الاتحادية أو تحمل خيانة الاتحاد نفعات غير واردة في ميزانيته ، لا تكون نافذة إلا إذا أقرها مجلس الأمة الاتحادى.

مادة ٦٠ — تظل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الجمهوريات الاعضاء ، قبل قيام الاتحاد ، نافذة طبقا لأحكامها وفي المجال المقرر لها وقت إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولى

مادة ٦١ — دون إخلال بالاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا الدستور، يحق لكل جمهورية أن تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقا لأوضاعها الدستورية ، وتبلغها إلى مجلس رئاسة الاتحاد.

مادة ٦٢ — تكون بقرار إجماعى من مجلس رئاسة الاتحاد ، جهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسى فى كل من الجمهوريات الاعضاء ، وتربط هذه الجهة بميثاق للعمل القومى فى اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب فى جمهوريات الاتحاد ، وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها ، وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسى فى الجمهوريات الاعضاء ، وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة . وإلى أن يتحقق ذلك تكون القيادة السياسية فى الجمهورية هى وحدها المسئولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسى داخل الجمهورية .

مادة ٦٣ — تكون القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل من الجمهوريات الاعضاء لرئيس الجمهورية أو لمن تحدده النظم المعمول بها فى كل منها .

مادة ٦٤ — إذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج فى إحدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد ، تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فوراً ، لكي تقوم الأخيرة باتخاذ الإجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام . وفى حالة ما إذا كانت حكومة إحدى الجمهوريات الاعضاء فى وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد ، أو إذا كان أمن الاتحاد فى خطر ، فللسطات الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام وإعادة الأمور إلى نصابها .

مادة ٦٥ — للاتحاد أن يمتلك أو يحوز المقارات الضرورية في العاصمة وفي غيرها من أراضي الجمهوريات الأعضاء لإقامة مؤسساته . ولا تخضع ممتلكات الاتحاد وأمواله للضرائب والرسوم المقررة في قوانين الجمهوريات الأعضاء . وينظم ذلك قانون اتحادى .

مادة ٦٦ — يفتى مجلس رئاسة الاتحاد جريدة رسمية اتحادية تنشر فيها القوانين والقرارات والوائح الاتحادية .

مادة ٦٧ — إلى أن تقوم المؤسسات الاتحادية المنصوص عليها في هذا الدستور، يشكل مجلس الرئاسة لجنة للتابعة ، تضم ممثلا عن كل جمهوريه ، تكون مهمتها متابعة العمل على وضع دستور الاتحاد موضع التنفيذ فى أسرع وقت .


مادة ٦٨ — لا يجوز تعديل هذا الدستور إلا بموافقة ثلثى أعضاء مجلس الأمة الاتحادى ، وتصديق مجلس الرئاسة على هذا التعديل بالإجماع .

فإذا كان التعديل يحس حكا من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، فلا ينفذ إلا بعد عرضه على الاستفتاء الشعبى ، وتوفر الأغلبية له فى كل جمهورية .

مادة ٦٩ — تعتبر مقدمة هذا الدستور جزءا لا يتجزأ منه .

مادة ٧٠ — يستمد هذا الدستور مبادئه من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، ويفسر في ضوءها .

مادة ٧١ — يتم التصديق على هذا الدستور من قبل المؤسسة الدستورية المختصة فى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد . وي طرح على الاستفتاء الشعبى مع الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، الصادرة فى بتغازى بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) ١٩٧١ ميلادية . وتكتسب الأحكام الأساسية للاتحاد ، ونصوص هذا الدستور، قوة النفاذ بعد توافر الأغلبية لها فى كل جمهورية من الجمهوريات الأعضاء .

مادة ٧٢ — يتم تبليغ هذا الدستور فور نفاذه ، كوثيقة رسمية ، إلى كل  **الدول العربية** ، وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

